

الشعب

تصدر عن الوكالة الموريتانية للأنباء

السعر: 100 أوقية

عدد 073 أكتوبر 2026



الديبلوماسية الموريتانية..

عندما تتوالى النجاحات

مجلة شهرية تصدرها الوكالة
الموريتانية للأخبار (وم أ)

مدير النشر، المدير العام
للوكالة الموريتانية للأخبار:

محمد تقي الله الأدهم

مدير التحرير:

أحمد محمدن بارك الله

رئيس التحرير:

- د. أحمدو ولد آكاه

- حواء بنت سعيد

الكاتبان العامان للتحرير:

- أحمد ولد الشيخ الرباني

- الطالب ولد إبراهيم

رئيس دسك الإخراج:

عبد الرحمن ولد الداه

E-mail: abadd11@gmail.com

هاتف + واتساب: 26438981

إينفوغرافيا:

أحمد ولد أحمد اعل

هاتف: 37073607

المصور:

وات عبد الجليل

الوكالة الموريتانية للأخبار:

المقر الرئيسي: لكصر: 22 - 006

صندوق البريد: 371 - 467 نواكشوط

هاتف: 45252940 / 45252970

فاكس: 45255520

البريد الإلكتروني:

chaabrim@gmail.com

amiakhbar@gmail.com

الإدارة التجارية:

هاتف: 45252777

البريد الإلكتروني:

dgsami22@gmail.com

سحب:

المطبعة الوطنية

من دبلوماسية الحضور إلى صناعة التأثير



معالي وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والموريتانيين في الخارج:



نجاح الدبلوماسية الموريتانية
يستند إلى توجيهات فخامة
رئيس الجمهورية ويتعزز
بتكامل جهود مؤسسات
الدولة وإسهامات المجتمع
المدني والمواطنين

حصيلة العمل الحكومي الموجه للجاليات الموريتانية في الخارج :

سياسة تهدف إلى تسهيل الإجراءات القانونية
والإدارية وإشراك الكفاءات في التنمية الوطنية



الشعب افتتاحية

الدبلوماسية الموريتانية: الصوت المسموع والمؤثر

الأفريقي للتنمية ومنظمة التعاون الإسلامي، وتعيين كبار مسؤولينا في الوكالات والهيئات الدولية.

وبالتوازي مع كل ذلك، دأبت بلادنا طوال هذه الفترة، على ممارسة دبلوماسية اقتصادية نشطة، مكنت من بناء شبكة كثيفة من الشراكات، وساعدت على حشد الاستثمارات والتمويلات الدولية خدمة للاقتصاد الوطني. وفي هذا الصدد، استفاد الوطن من الرؤية المستقبلية الثاقبة لرئيس الجمهورية، ومن قيادته النموذجية، ومن الاحترام والتقدير اللذين يحظى بهما لدى نظرائه، ومن قدرته على الاستماع، ومن معرفته العميقة بخفايا السياسة والدبلوماسية الدولية، ومن تميزه وقدرته القوية على إطلاق الحوارات، وتحديد أطر المفاوضات، واستكشاف جميع آفاق التوافق.

واستفاد بلدنا كذلك من قطاع للشؤون الخارجية عزز شبكة نفوذه وتمكن من استيعاب التغيرات الجيوسياسية الجارية والفرص الاقتصادية المتاحة وأتقن فن إبرام المعاهدات وصياغة البروتوكولات والاتفاقيات. لقد استطاع هذا القطاع، بحنكة وذكاء، بناء علاقات تفيد مصالح البلاد والعباد.

لقد سمح التناغم بين رؤية فخامة رئيس الجمهورية وعمل الوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية، بإعادة صياغة الدبلوماسية الموريتانية من خلال التركيز على تعزيز وجود البلاد على الساحة الدولية، وتوسيع دائرة الشركاء، وإقامة علاقات دبلوماسية جديدة، وتعزيز بعثاتنا الدبلوماسية والقنصلية في جميع أنحاء العالم. وأينما كانت الدبلوماسية الموريتانية، فإنها تنفذ خياراتها وتدافع، في إطار التمسك بمبادئها، عن مواقفها التي تملئها عليها قيم العدل والإنصاف وحسن الجوار، ولأنها كذلك، فهي تحقق باستمرار، نتائج ملموسة تبعث في النفس الفخر والاعتزاز.

عرفت الدبلوماسية الموريتانية منذ بضع سنوات وبشكل حازم، قطيعة تامة مع سياسة الصمت و«الكرسى الفارغ»، والانسحاب من الساحة الدولية، والتردد، والتسويق، والارتجال، والتهميش.

وقد انطلقت هذه الديناميكية بقوة، منذ أن أعاد صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، منذ مأموريته الأولى، تعريف أسس السياسة الخارجية الموريتانية، استناداً إلى أولويتين أساسيتين تركزان، من جهة، على أمن البلاد وحرمة أراضيها، ومن جهة أخرى، على تطوير علاقاتها الدولية على أساس الاحترام وتبادل المصالح، مما أدى إلى تحقيق اختراقات دبلوماسية غير مسبوقة.

وعلى المستويين العربي والإسلامي، واصل فخامة الرئيس التمسك بمواقف موريتانيا الثابتة الداعمة للسلام في الشرق الأوسط والدفاع عن القضايا العادلة، ولا سيما قضية فلسطين، كما واصل بذل الجهود من أجل تسوية النزاعات في العالم وفي المجالين العربي والإسلامي.

وقد أتاح دوره كرئيس لمجموعة الدول الخمس في الساحل سنة 2020، إطلاق «التحالف من أجل الساحل»، الذي يهدف إلى توحيد الشركاء الدوليين حول نهج يجمع بين الأمن والتنمية والحكم الرشيد.

وفي الأمم المتحدة، انتُخبت موريتانيا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2020-2022، وشاركت في العديد من الهيئات التعاقدية التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما تلك المكلفة بمكافحة التمييز العنصري وحماية حقوق العمال المهاجرين.

وقد أثبتت موريتانيا في كل مكان، أنها شريك موثوق به، وصوت يُصغى إليه، وشريك ملتزم تجاه القضايا الإقليمية والعالمية الكبرى.

وقد أدى هذا التقدير الدولي، على وجه الخصوص، إلى تعيين بلدنا في الهيئات والمنظمات العالمية والإقليمية الكبرى، فضلاً عن انتخاب مواطنينا لرئاسة مجموعة البنك

من دبلوماسية الحضور إلى صناعة التأثير

إعداد: أحمد طالب ولد المعلوم

شهدت الدبلوماسية الموريتانية، خلال السنوات الأخيرة تحولا نوعيا لافتا، بانتقالها، من مجرد نشاط بروتوكولي تدار عبره العلاقات مع الدول والمنظمات الدولية، و الحضور الشكلي في القمم والمؤتمرات الرسمية؛ لتشكل دبلوماسية البلاد إحدى المسارات التي تسعى السلطات العمومية من خلالها إلى تعزيز مكانة موريتانيا الإقليمية والدولية، وحماية المصالح الوطنية، وخلق المزيد من الشراكات السياسية والاقتصادية، وتوسيع دائرة الحضور الموريتاني، بما يساهم أيضا في الدفاع عن قضايا أمتينا العربية والإسلامية، وكذا قارتنا الأفريقية، خاصة في خضم تعدد الاضطرابات وماينجم عنها من مشاكل في مرحلة دولية مفصلية.

وفي هذا السياق برزت الرؤية الثاقبة والتجربة الغنية لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، في برنامجيه الانتخابيين : «تعهداتي» و«طموحي للوطن» وما حملاه في مجال العلاقات الدولية والفاعلية الدبلوماسية من رؤية وفاعلية، وما اعتمدا عليه في هذا الإطار ، سواء من حيث الرهانات على التوازن والانفتاح والحوار، أو ما سجل فيهما، من محطات دبلوماسية بارزة.

وهكذا قادت موريتانيا القارة الأفريقية، برئاستها للاتحاد الإفريقي عام 2024، فكانت سنة فارقة في كل لحظاتها وأبرزت حضور البلاد اللافت في الساحة الدولية.





شركات أكثر فاعلية في مجالات الأمن والطاقة والتجارة والاستثمار والتنمية.

مكانة تعزز

وقد تعززت مكانة موريتانيا أكثر فأكثر على المستوى الدولي والإقليمي في الفترة الأخيرة، الأمر الذي مكنها من الفوز بمناصب إقليمية ودولية عديدة، كما هو الحال في فوزها برئاسة مجموعة البنك الإفريقي للتنمية والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ورئاسة الجمعية الدولية للعمد الفرنكوفونيين ورئاسة ديوان مكتب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة...

ويتضح لمتتبع المسار الدبلوماسي الموريتاني في الفترة الأخير، انتقال هذا المسار من مرحلة تثبيت الحضور إلى توسيع فرص التأثير، بفعل اعتماد الخطاب والتوجه، على التوازن والانفتاح والحوار، دون التفريط في الثوابت الوطنية، فكانت المعادلة على الاستقرار الذي يعزز الثقة، هذه الثقة التي كانت بمثابة الطعم، الذي فتح أبواب الشراكة، التي تؤسس لأسباب التنمية، تلك التنمية التي تمنح البلاد المزيد من القوة والاستقلالية، لتصبح موريتانيا قوية قادرة على النهوض بالمتطلبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

السبع الماضية، بارتكاز الخطاب المعلن للسياسة الخارجية الموريتانية، وبتوجيه مباشر من فخامة رئيس الجمهورية، على مبادئ التوازن، والانفتاح، واحترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وتعزيز التعاون القائم مع الشركاء وتطويره أكثر خدمة للمصالح الوطنية العليا.

وفي هذا السياق اكتسبت الدبلوماسية الموريتانية الهادئة قيمة استراتيجية خاصة، حيث منح هذا النهج البلاد، مساحة أكثر للتحرك بين شركاء مختلفين، عربا كانوا أو أفارقة أو أوروبيين أو غيرهم من الشركاء الدوليين، في وقت تهدد فيه سياسة المحاور الحادة الدول الصغيرة والمتوسطة وترفع من فواتير تكلفة البقاء والوجود، خاصة بالنسبة للبلدان الواقعة في مناطق تتداخل فيها التحديات الأمنية مع التنافس الجيوسياسي، كما هو حال موريتانيا الواقعة في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل وما تشهده من تحولات وتهديد أمني، الأمر الذي يجعل من التوازن في العلاقات الخارجية، أمرا ضروريا واستراتيجيا، وليس مجرد خيار دبلوماسي.

ومن هذا المنطلق اتخذت البلاد، المواقف التي تقتضيها المصالح الوطنية، فتم تحويل الثقة السياسية، التي أتاحها هذا التوجه المعتدل، إلى نفوذ فعلي، وإلى

وقد شكل برنامجا «تعهداتي» و«لموحي للوطن» إطارا سياسيا عاما للمسار الدبلوماسي للبلاد؛ فانتقل العمل في هذا المجال، من ترسيخ العلاقات الخارجية المتوازنة في العهدة الرئاسية الأولى، إلى البناء على المكتسبات وتوسيع دائرة الطموح خلال المأمورية الثانية.

وفي هذا السياق طبع التوجه العام، السعي لتعزيز المصالح الوطنية وجعل السياسة الخارجية مطية لهذه المصالح، وداعما للتنمية، وأداة لتعزيز الأمن والاستقرار، وتثبيت صورة البلاد وجعلها دولة قادرة على التواصل مع شركاء متنوعين، مع استقلالية قرارها الوطني.

وقد برهنت سياسة البلاد الخارجية في السنوات الأخيرة، على قدرتها على التأثير في محيطها الإقليمي والدولي، وترجمة ذلك، لخدمة المصالح العليا للوطن وتسخير العلاقات الخارجية لموريتانيا، إلى فرص حقيقية وملموسة تعود بالنفع على كل الشعب الموريتاني.

دبلوماسية الهدوء

ورغم وجود موريتانيا في منطقة تتزايد فيها الاستقطابات السياسية والأمنية وتتشابك فيها المصالح الدولية والإقليمية، حيث تكتسب الدبلوماسية الهادئة قيمة استراتيجية كبيرة، فقد تميزت السنوات

معالي وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والموريتانيين في الخارج: نجاح الدبلوماسية الموريتانية يستند إلى توجيهات فخامة رئيس الجمهورية ويتعزز بتكامل جهود مؤسسات الدولة وإسهامات المجتمع المدني والمواطنين

أوضح معالي وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والموريتانيين في الخارج السيد محمد سالم ولد مرزوك، أن نجاح الدبلوماسية الموريتانية، يستند إلى توجيهات فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، ويتعزز بتكامل جهود مؤسسات الدولة وإسهامات المجتمع المدني والمواطنين، بما يعزز قدرة موريتانيا على الدفاع عن مصالحها، وتوسيع شراكاتها، واستثمار فرص التعاون الدولي.

وأضاف معاليه في مقابلة أجرتها معه مجلة الشعب الشهرية، أن موريتانيا تمتلك رصيدا حضاريا وثقافيا وإنسانيا يؤهلها للإسهام في محيطها الإقليمي والدولي..

وفيما يلي نص المقابلة:



وإمكانات هؤلاء المواطنين في الإسهام في تقدم وطنهم.

مجلة الشعب: حققت الدبلوماسية الموريتانية خلال السنوات السبع الماضية نجاحات واضحة للعيان، هل لكم أن تعرفوا القارئ عليها، وهل ثمة نجاحات أخرى في الأفق؟

معالي الوزير: شهدت السياسة الخارجية الموريتانية خلال السنوات السبع الماضية ديناميكية ملحوظة، في إطار الرؤية التي أرساها فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، والقائمة على توطيد علاقات موريتانيا الخارجية، وتوسيع شراكاتها، وتعزيز حضورها الإقليمي والدولي،

مجلة الشعب: هل لكم أن تعرفوا القارئ على المهام الموكلة إلى قطاعكم ودلالة إضافة «الموريتانيين في الخارج» إلى تسميته؟

معالي الوزير: يضطلع قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والموريتانيين في الخارج بمسؤولية محورية في تنفيذ السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، وتمثيل الدولة لدى شركائها الإقليميين والدوليين، والدفاع عن مصالحها العليا، وتعزيز حضورها في المنظمات والمحافل متعددة الأطراف، وتطوير علاقاتها الثنائية على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة والالتزامات الدولية.

وتشمل مهام القطاع كذلك تنسيق التعاون الدولي، ومواكبة القضايا الإقليمية والدولية ذات الصلة بأمن موريتانيا واستقرارها وتنميتها، والمساهمة في استقطاب الشراكات الاقتصادية والاستثمارية، وتعزيز الدبلوماسية الثقافية والعلمية، فضلا عن تقديم الخدمات القنصلية للمواطنين الموريتانيين في الخارج، ومتابعة أوضاعهم، والعمل على صون حقوقهم ومصالحهم في إطار القوانين والاتفاقيات المعمول بها.

أما إضافة عبارة «الموريتانيين في الخارج» إلى تسمية القطاع، فتعكس تطورا في النظرة المؤسسية إلى العلاقة بين الدولة ومواطنيها المقيمين خارج الوطن.

فال مواطن الموريتاني يظل جزءا أصيلا من المجموعة الوطنية أينما أقام، وتستمر مسؤولية الدولة تجاهه من خلال الحماية القنصلية، وتيسير المعاملات الإدارية، ومواكبة أوضاع الجاليات، وتعزيز صلتها بالوطن ومؤسساته.

وتحمل هذه الإضافة في الوقت ذاته دلالة أوسع؛ إذ تنظر إلى الجاليات الموريتانية باعتبارها رصيذا بشريا وعلميا واقتصاديا وثقافيا يمكن أن يسهم في التنمية الوطنية، ونقل الخبرات، وتوسيع شبكات التعاون، وتعزيز صورة موريتانيا ومكانتها في بلدان الإقامة.

ومن هذا المنطلق، فإن مسؤولية القطاع تتجاوز إدارة العلاقات بين الدول إلى بناء علاقة مؤسسية متينة مع الموريتانيين في الخارج، قوامها الرعاية والثقة والمشاركة، بما يحقق التوازن بين واجبات الدولة تجاه مواطنيها



على مختلف الشركاء، وإعطاء الأولوية للحوار والتشاور، مع مراعاة خصوصية كل قضاء إقليمي وطبيعة المصالح التي تربط موريتانيا بالدول والمنظمات الدولية.

ويمكن تلخيص المبادئ الأساسية لسياستنا الخارجية في ما يلي:

أولها استقلالية القرار الوطني، بما تعنيه من حرية تحديد المواقف والخيارات انطلاقاً من المصالح العليا للبلاد، مع الوفاء بالتزاماتها الدولية.

وثانيها حسن الجوار والتعاون الإقليمي، انطلاقاً من إدراكنا أن أمن موريتانيا وتنميتها يرتبطان بدرجة كبيرة بأمن محيطها واستقراره، وأن التحديات العابرة للحدود تتطلب تعاوناً عملياً ومستداماً.

وثالثها الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتمسك بمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، والعمل على تسوية النزاعات بالوسائل السلمية.

ورابعها تنويع الشراكات وتوسيع مجالات التعاون، بما يمنح موريتانيا هامشاً أوسع للحركة، ويعزز قدرتها على الاستفادة من الفرص الدولية، مع المحافظة على التوازن في علاقاتها الخارجية.

وخامسها تغليب منطق المصالح المشتركة، من خلال بناء علاقات تقوم على المنفعة المتبادلة والوفاء بالتزامات، والانتقال بها من مستوى التفاهم السياسي إلى مستوى البرامج والمشروعات ذات الأثر التنموي.

وسادسها الالتزام بالعمل متعدد الأطراف،

الموريتانيين في الخارج، وتعزيز مساهمتهم في التنمية، إلى جانب مواصلة العمل من أجل السلم والاستقرار في منطقة الساحل، ودعم الحلول السياسية للنزاعات، وتعزيز التعاون الدولي في مواجهة التحديات المشتركة.

إننا ننظر إلى ما تحقق في إطار توجيهات فخامة رئيس الجمهورية باعتباره قاعدة للبناء والتطوير، ونقيس نجاح الدبلوماسية بقدرتها على تحويل العلاقات الجيدة إلى نتائج ملموسة تخدم المواطن الموريتاني، وتدعم أمن البلاد واستقرارها، وتفتح أمام اقتصادها آفاقاً أوسع.

مجلة الشعب: من المؤكد أن تلك النجاحات لم تأت من فراغ، فما السر وراءها حسب رأيكم، وما المبادئ الأساسية التي تستند إليها السياسة الدبلوماسية الموريتانية؟

معالي الوزير: إن نجاح العمل الدبلوماسي يرتبط، في المقام الأول، بوضوح الرؤية السياسية للدولة، واستقرار توجهاتها الاستراتيجية، وقدرتها على المواءمة بين ثوابتها الوطنية ومتطلبات البيئة الدولية المتغيرة.

وفي الحالة الموريتانية، تستند السياسة الخارجية إلى رؤية فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، التي تجعل من صيانة السيادة الوطنية، وتعزيز الأمن والاستقرار، وتوسيع الشراكات، وخدمة التنمية، مرتكزات أساسية لتحرك الخارجي.

وقد ساعد على تجسيد هذه الرؤية، اعتماد مقاربة تقوم على الاعتدال والتوازن، والانفتاح

مع الحفاظ على استقلالية القرار الوطني وخدمة المصالح العليا للبلاد.

ومن أبرز إنجازات هذه المرحلة، تولي موريتانيا رئاسة الاتحاد الإفريقي بإجماع دوله، وحمل صوت القارة في المحافل الكبرى، دفاعاً عن أولويات الأمن والسلم والتنمية وإصلاح المؤسسات المالية الدولية. كما احتضنت بلادنا وترأست الدورة التاسعة والأربعين لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي سنة 2023، وتولت رئاسة مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري سنة 2024.

وتعززت هذه المكاسب بانتخاب الدكتور سيدي ولد التاه رئيساً لمجموعة البنك الإفريقي للتنمية سنة 2025، وبالنجاح الكبير الذي تحقق بانتخاب السيد اسماعيل ولد الشيخ أحمد أميناً عاماً لمنظمة التعاون الإسلامي بإجماع الدول الأعضاء، بما يعكس الثقة في بلادنا وكفاءاتها. وبموازاة هذا الحضور، كثفنا التشاور السياسي والدبلوماسي، ووسعنا مجالات التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة، مع إيلاء عناية خاصة للشراكات المرتبطة بالتنمية والاستثمار والطاقة والأمن الغذائي والتكوين ونقل الخبرات.

أما بشأن المرحلة المقبلة، فإننا نعمل على مواصلة هذا النهج، مع التركيز على تعظيم العائد الوطني من علاقاتنا الخارجية، وتطوير الدبلوماسية الاقتصادية، وتوسيع فرص التكوين ونقل التكنولوجيا، واستثمار الموقع الجغرافي لموريتانيا وانتمائها الإفريقي والعربي وصلاتها الأوروبية في بناء شراكات أكثر تنوعاً واستدامة. كما نولي أهمية خاصة لتطوير العلاقة مع

السياسات والخدمات، وتعزيز الثقة المتبادلة، وتوسيع مساهمة الجاليات في التنمية الوطنية. إن تنظيم هذه التظاهرة يعبر عن قناعة مؤداهما، أن الرصيد البشري الموريتاني يمتد إلى ما وراء الحدود الجغرافية، وأن حسن توظيف هذا الرصيد يحتاج إلى رؤية واضحة، وأطر مؤسسية، وتواصل منتظم، وشراكة تتسم بالجدية والاستمرارية.

مجلة الشعب: شاركتكم مؤخرا في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة بمدينة نيويورك. كيف تقيمون مشاركة موريتانيا في هذه الدورة، وإلى أين وصلت جهود القارة الإفريقية للحصول على مقعدين دائمين في مجلس الأمن وحق «الفيتو»؟

معالي الوزير: أتاحت مشاركة موريتانيا في هذه الدورة، فرصة لتأكيد التزامها بالعمل متعدد الأطراف، وعرض مواقفها إزاء القضايا الدولية والإقليمية، وتعزيز التشاور مع الدول الشقيقة والصديقة.

وجاءت هذه المشاركة، في سياق دولي يتسم بتفاقم النزاعات وتصادم التنافس بين القوى الكبرى، واستمرار النزاعات المسلحة، تحديات الأمن الغذائي وأمن الطاقة وتغير المناخ والتنمية. وفي مثل هذه الظروف، تظل الأمم المتحدة إطارا أساسيا للحوار الدولي، رغم صعوبة التوصل إلى توافق دولي يتيح معالجة الأزمات.

وأكدت موريتانيا خلال هذه الدورة، على ثوابت السياسة الخارجية الموريتانية، وفي مقدمتها احترام القانون الدولي، وإصلاح الحوكمة الدولية، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية، وتعزيز التعاون الدولي، ودعم قضايا التنمية،

عدد منهم خبرات متقدمة في الإدارة والبحث العلمي والطب والهندسة والتكنولوجيا وريادة الأعمال والتمويل.

وتمثل هذه الخبرات رصيذا وطنيا يمكن الاستفادة منه في دعم التنمية، وتوسيع علاقات موريتانيا الاقتصادية والعلمية والثقافية مع شركائها الدوليين.

ونأمل أن يشكل المنتدى فضاء جامعاً للاستماع إلى تطلعات الجاليات، والتعرف على التحديات التي تواجهها، وتقييم الخدمات المقدمة إليها، وبحث السبل العملية لتعزيز ارتباطها بالوطن ومؤسساته.

وتشمل أولويات هذا المنتدى، حوارا متوازنا حول عدد من القضايا ذات الأولوية، من بينها تحسين الخدمات القنصلية، وتيسير الإجراءات الإدارية، وتعزيز الحماية القانونية للمواطنين في الخارج، وتطوير قنوات التواصل مع الجاليات، وتشجيع الاستثمار ونقل الخبرات، والاستفادة من الكفاءات الموريتانية في المهجر في مجالات التكوين والبحث والابتكار.

كما نحرص على إشراك شباب الجاليات من أبناء الجاليات، بما يعزز ارتباطها بالهوية الوطنية والثقافة الموريتانية، ويفتح أمامها آفاقا أوسع للمساهمة في تنمية وطنها الأصلي.

وقد انطلقت التحضيرات لهذا المنتدى بالتنسيق مع القطاعات والمؤسسات المعنية، مع الاهتمام بالجوانب التنظيمية ومحاوِر النقاش، وتحديد القضايا التي ينبغي أن تحظى بالنقاش، وتوفير الظروف الملائمة لمشاركة ممثلي الجاليات والكفاءات والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين. ونحن نريد لهذا المنتدى، أن يؤسس لمسار مستمر من التشاور والتفاعل بين الدولة ومواطنيها في الخارج، بحيث تصبح مخرجاته مدخلا لتطوير

والدفاع عن مصالح الدول الإفريقية وسائر الدول النامية في إصلاح منظومة الحوكمة الدولية، وتعزيز عدالة التمثيل في المؤسسات الدولية، وتطوير التعاون في مجالات السلم والتنمية ومواجهة التغير المناخي.

أما عوامل النجاح، فتتمثل في تكامل عناصر متعددة، هي وضوح التوجه السياسي، واستمرارية العمل المؤسسي، وكفاءة الكادر الدبلوماسي، والقدرة على قراءة التحولات الدولية، وبناء علاقات قائمة على الثقة والمصداقية.

والدبلوماسية، في تقديرنا، هي فن إدارة المصالح ضمن بيئة متغيرة، وتحتاج إلى وضوح في الأهداف، ومرونة في الوسائل، وحكمة في تقدير المواقف، وصبر على بلوغ النتائج.

ومن خلال هذا التوازن، نسعى إلى ترسيخ حضور موريتانيا بوصفها شريكا موثوقا، ودولة تؤمن بالحوار والتعاون، وتتمسك بحقوقها في اتخاذ القرارات التي تخدم مصالحها الوطنية.

مجلة الشعب: يقوم قطاعكم حاليا بالتحضير للمنتدى الأول للموريتانيين في الخارج، المقرر تنظيمه في نواكشوط خلال الفترة من 29 إلى 31 أكتوبر 2026. ماذا تنتظرون من هذه التظاهرة الوطنية الأولى من نوعها، وإلى أين وصلت التحضيرات؟

معالي الوزير: يمثل المنتدى الأول للموريتانيين في الخارج، فرصة لتطوير العلاقة بين الدولة وجالياتها على أسس أكثر تنظيما وفاعلية، قوامها الحوار المباشر، وتبادل الرؤى، وتحديد الأولويات، واستكشاف مجالات التعاون الممكنة. لقد برزت كفاءات موريتانية في الخارج في مجالات علمية واقتصادية ومهنية متعددة، وراكم





ويتعزز أثر هذه الإسهامات، حين تندرج ضمن مبادرات مستدامة، وتستند إلى قنوات مؤسسية للتواصل والتنسيق.

ونحن في وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والموريتانيين في الخارج، نعمل على توثيق الصلة بالجاليات والاستماع إلى مقترحاتها واحتياجاته، وتيسير إسهامها في التنمية الوطنية، على أساس من الثقة والوضوح وتكامل الأدوار.

ومن المهم أيضا أن يدرك المواطن أن خدمة المصالح الوطنية، تقتضي التمييز بين التعبير عن الرأي، وهو حق مكفول، وبين التحدث باسم الدولة أو تمثيل مؤسساتها، وهو ما يقتضي صفة رسمية وتفويضًا، مع بقاء دور المواطن أساسيا في تعزيز صورة البلاد.

وفي المحصلة، يستند نجاح الدبلوماسية الموريتانية إلى توجيهات فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، ويتعزز بتكامل جهود مؤسسات الدولة وإسهامات المجتمع المدني والمواطنين، بما يعزز قدرة موريتانيا على الدفاع عن مصالحها، وتوسيع شراكاتها، واستثمار فرص التعاون الدولي.

إن موريتانيا تمتلك رصيدا حضاريا وثقافيا وإنسانيا يؤهلها للإسهام في محيطها الإقليمي والدولي، وتتمثل مسؤوليتنا المشتركة في توظيف هذا الرصيد لتعزيز قوتها الناعمة، بما يدعم التنمية الوطنية، ويعزز مكانة البلاد، ويخدم مصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة.

يمكن للمواطن دعم هذا الجهد من خلال التفاعل الواعي والبناء مع القضايا الوطنية، والتعريف بمصالح البلاد ومواقفها استنادا إلى معلومات موثوقة، وإبراز تنوعه الثقافي والاجتماعي بصورة أمينة.

كما يمكن للباحثين والأكاديميين والفاعلين الاقتصاديين والثقافيين، أن يسهموا في التعريف بموريتانيا، وإبراز فرصها الاقتصادية ورصيدها الثقافي والعلمي، وتعزيز التعاون وتبادل المعرفة.

ويمكن للعاملين في التعليم والإعلام والثقافة، الإسهام في تنمية الوعي بالعلاقات الدولية، وتعريف الأجيال الجديدة بمكانة موريتانيا في محيطها الإفريقي والعربي وعلى الساحة الدولية، وبأهمية الحوار والتعايش واحترام التنوع، بما يعزز حضور موريتانيا وصورتها في الخارج.

أما المواطنون الموريتانيون المقيمون في الخارج، فيمكنهم الإسهام في تعزيز مكانة بلدهم، بحكم تواصلهم المباشر مع مجتمعات بلدان الإقامة ومؤسساتها وأسواقها.

فمن خلال نجاحاتهم المهنية والعلمية واحترامهم قوانين بلدان الإقامة، يمكنهم إبراز الكفاءات الموريتانية وإسهامها الإيجابي في مجتمعات الإقامة. كما يمكن للكفاءات الموريتانية في الخارج أن تسهم في استقطاب الاستثمارات، ونقل الخبرات والتكنولوجيا، وبناء شراكات بين الجامعات ومراكز البحث والشركات الموريتانية ونظيراتها الأجنبية.

والدفاع عن المصالح المشروعة للدول الإفريقية وسائر الدول النامية.

كما أتاحت اللقاءات الثنائية ومتعددة الأطراف التي عقدناها، فرصة لتعزيز التشاور وبحث فرص التعاون السياسي والاقتصادي.

أما بشأن إصلاح مجلس الأمن، فإن الموقف الإفريقي ينطلق من قناعة راسخة بأن تركيبة المجلس، ولا سيما عضويته الدائمة الحالية، تعكس إلى حد كبير موازين القوى التي سادت عند تأسيس الأمم المتحدة، رغم التحولات العميقة التي شهدتها النظام الدولي، وتنامي إسهام الدول الإفريقية في العمل الأممي وعمليات حفظ السلام.

ومع ذلك، لا تزال القارة غير ممثلة في العضوية الدائمة لمجلس الأمن، وهو ما يخل بعدالة التمثيل، ويبرز الحاجة إلى موازنة تركيبة هذا المجلس مع واقع المجتمع الدولي.

ولمعالجة هذا الاختلال، تتمسك الدول الإفريقية بالموقف الإفريقي المشترك المنصوص عليه في توافق إزولويني وإعلان سرت، والداعي إلى تخصيص مقعدين دائمين على الأقل لإفريقيا بكامل صلاحيات العضوية الدائمة وامتيازاتها، بما فيها حق النقض «الفيتو» ما دام هذا الحق قائما، وزيادة عدد مقاعدها غير الدائمة إلى خمسة.

غير أن تحقيق هذا المطلب يواجه تعقيدات تفاوضية، في ظل تباين مواقف الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية، فضلا عن المتطلبات القانونية والتوافقات السياسية اللازمة لتعديل ميثاق الأمم المتحدة وتعزيز التنسيق الإفريقي والحفاظ على وحدة الموقف التفاوضي للقارة وتوسيع التفاهات مع الدول والمجموعات التفاوضية الأخرى.

وترى موريتانيا أن إصلاح مجلس الأمن، يعزز شرعيته وقدرته على صون السلم والأمن الدوليين، ويضمن تمثيلا أكثر إنصافا لإفريقيا، التي تتحمل أعباء جسيمة جراء النزاعات والأزمات الدولية.

مجلة الشعب: كيف يمكن للمواطن الموريتاني، في الداخل والخارج، أن يساهم في نجاح العمل الدبلوماسي؟

معالي الوزير: لم يعد دعم العمل الدبلوماسي مقتصرا على المؤسسات الرسمية، مع احتفاظ الدولة باختصاصها في رسم السياسة الخارجية وتنفيذها وتمثيل البلاد دوليا، فصورة الدولة ومكانتها تتأثران أيضا بسلوك مواطنيها، ومستوى وعيهم بقضايا وطنهم، وقدرتهم على التواصل مع المجتمعات الأخرى، والإسهام في بناء جسور التفاهم والتعاون.

العلاقات الثنائية..

إصلاح مؤسسي وتوسيع للشراكات وتعزيز للحضور الدولي

إعداد: الطالب ولد إبراهيم

من إعادة هيكلة وزارة الخارجية إلى تنويع الشركاء وتفعيل آليات التشاور السياسي والتعاون الثنائي، تتجه الدبلوماسية الموريتانية نحو توسيع مجال حركتها الدولية وتعزيز أدواتها المؤسسية لخدمة المصالح الوطنية.

وفي هذا السياق، تندرج الإجراءات التي شهدتها وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والموريتانيين في الخارج خلال السنوات الأخيرة، في إطار توجه يرمي إلى تطوير الأداء الدبلوماسي، وتوسيع شبكة التمثيل الخارجي، وتنشيط آليات التعاون الثنائي، وتنويع الشراكات مع الدول الشقيقة والصديقة. وقد ارتبط هذا المسار برؤية فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، بشأن السياسة الخارجية للبلاد، وبالسعي إلى جعل العلاقات الدولية رافعة لخدمة المصالح الموريتانية، وتعزيز فرص التعاون السياسي والاقتصادي والتنموي.

ولا تقتصر أهمية هذه الإجراءات على عدد السفارات التي افتتحت أو اللجان المشتركة التي فُعلت، بل تمتد إلى ما يمكن أن تحدثه من تحول في أدوات إدارة العلاقات الخارجية، وفي قدرة الدولة على بناء شراكات متنوعة، ومتابعة التزاماتها الدولية، والاستفادة من الفرص التي يتيحها النظام الدولي.

تطوير أدوات العمل الدبلوماسي

تمثل إعادة هيكلة وزارة الشؤون الخارجية خطوة مؤسسية مهمة في مسار تطوير الدبلوماسية الموريتانية، خصوصا في ظل اتساع الملفات التي أصبحت تتولاها السياسة الخارجية، وتزايد الحاجة إلى التخصص والتنسيق والمتابعة المستمرة. وبحسب المعطيات المقدمة من وزارة الخارجية، فقد ارتفع عدد المديرين بالإدارة المركزية للوزارة من 14 مديرية سنة 2019 إلى 23 مديرية، من بينها أربع إدارات عامة، إلى جانب الإدارة العامة للأكاديمية الدبلوماسية.

ويعكس هذا التوسع توجهها نحو تطوير البنية الإدارية للوزارة، وتوزيع المهام وفق مجالات أكثر تخصصا، بما يساعد على استيعاب تنوع العلاقات الثنائية ومتطلبات الدبلوماسية المتعددة الأطراف، فضلا عن القضايا الاقتصادية والثقافية والقنصلية وغيرها من الملفات التي تتطلب خبرات متخصصة.





تنامي الحضور الدبلوماسي في نواكشوط

في مقابل توسيع موريتانيا لشبكة تمثيلها في الخارج، شهدت نواكشوط افتتاح سفارات جديدة لدول من بينها إيطاليا وأوكرانيا والهند.

ويعكس افتتاح سفارات جديدة اهتماماً بتعزيز العلاقات المباشرة مع موريتانيا، وبتحقيق فرصاً لتطوير التواصل الرسمي، وتسريع متابعة الملفات الثنائية، وتوسيع مجالات التعاون. فوجود بعثات دبلوماسية مقيمة في العاصمة يتيح للدول المعنية متابعة التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بصورة أكثر انتظاماً، كما يسهل التواصل مع المؤسسات الوطنية والقطاع الخاص والفاعلين في مجالات التعليم والثقافة والاستثمار.

وبالنسبة لموريتانيا، فإن اتساع الحضور الدبلوماسي الأجنبي يمكن أن يشكل فرصة لتطوير علاقاتها مع شركاء جدد، والاستفادة من الخبرات المتاحة لديهم، وفتح قنوات إضافية للتعاون في المجالات التي تتوافق مع الاحتياجات والأولويات الوطنية.

كما أن هذا التوسع يعزز موقع نواكشوط باعتبارها فضاء للحوار الدبلوماسي والتواصل بين إفريقيا والعالم العربي وأوروبا وآسيا، ويتيح للبلاد توظيف

من خبرات وإمكانات اقتصادية وتقنية. لكن الاستفادة من هذه الإمكانيات تظل مرتبطة بقدرة البعثات الدبلوماسية على تحديد الفرص المتاحة، والتواصل مع الفاعلين الاقتصاديين والمؤسسات الحكومية، ومتابعة الملفات ذات الأولوية بالنسبة لموريتانيا.

أما افتتاح قنصلية عامة في الدار البيضاء، فيندرج ضمن أهمية العلاقات الموريتانية المغربية، وما تقتضيه من خدمات قنصلية ومتابعة لشؤون المواطنين، فضلاً عن دور القنصليات في تسهيل التواصل التجاري والاقتصادي والاجتماعي.

وفي السياق نفسه، تم تعزيز مستوى التمثيل الموريتاني في غينيا بيساو وجمهورية الكونغو، من خلال اعتماد سفراء، بما يعكس توجهها نحو تقوية العلاقات الرسمية وتوفير قنوات أكثر مباشرة للتواصل السياسي ومتابعة ملفات التعاون.

وتتجاوز أهمية هذا التوسع مجرد الحضور البروتوكولي، إذ يمكن للبعثات الدبلوماسية أن تؤدي أدواراً مهمة في التعريف بمقدرات البلاد الاقتصادية، واستقطاب الاستثمارات، وتطوير المبادلات التجارية، ومتابعة أوضاع الجاليات، وتقديم صورة دقيقة عن التطورات التي تشهدها موريتانيا.

كما يكتسب إنشاء الأكاديمية الدبلوماسية أهمية خاصة في هذا السياق، باعتبار أن بناء جهاز دبلوماسي مؤهل لا يتحقق بالهيكل الإدارية وحدها، بل يحتاج أيضاً إلى تكوين مستمر، وتأهيل الكفاءات، وتعزيز المهارات التفاوضية واللغوية والتحليلية، والإلمام بقواعد العلاقات الدولية والبروتوكول والعمل القنصلي.

تعزيز الحضور الخارجي

يشكل توسيع التمثيل الدبلوماسي أحد أبرز المؤشرات على حيوية السياسة الخارجية وقدرتها على بناء علاقات مباشرة مع الدول المختلفة. وفي هذا الإطار، عملت موريتانيا على تعزيز حضورها الخارجي من خلال افتتاح بعثات دبلوماسية وقنصلية جديدة، شملت سفارات في كندا وكوريا والهند، إلى جانب افتتاح قنصلية عامة في الدار البيضاء بالمملكة المغربية.

وتكتسب هذه الخطوة، أهمية خاصة بالنظر إلى اختلاف المجالات التي يمكن أن تتيحها هذه التوجيهات للتعاون، سواء تعلق الأمر بالاقتصاد والاستثمار والتكنولوجيا، أو بالتعليم والتكوين، أو بالتبادل التجاري والثقافي.

فالعلاقات مع مختلف البلدان، يمكن أن تفتح مجالات للتعاون في قطاعات متعددة، بالنظر إلى ما تمتلكه هذه الدول

موقعها الجغرافي والسياسي في بناء علاقات متنوعة.

تفعيل اللجان المشتركة

شملت جهود تفعيل التعاون الثنائي اللجان المشتركة والعليا مع عدد من الدول، من بينها المغرب والجزائر وغامبيا ومصر والعراق والسنغال وكوت ديفوار وتركيا وإمارة موناكو.

وتعكس هذه القائمة تنوعاً في دوائر العلاقات الموريتانية، يجمع بين العمق المغربي والإفريقي والعربي، والانفتاح على شركاء آخرين في أوروبا وحوض المتوسط.

وتبرز أهمية اللجان المشتركة في كونها تنقل العلاقات من مستوى التفاهم السياسي العام إلى مستوى التنسيق القطاعي، حيث يمكن بحث ملفات التجارة والاستثمار والطاقة والنقل والصيد والزراعة والتعليم والتكوين والصحة، وغيرها من المجالات ذات الاهتمام المشترك.

وتكتسب اللجان المشتركة الموريتانية المغربية والموريتانية الجزائرية والموريتانية السنغالية، أهمية خاصة بالنظر إلى الروابط الأخوية والجغرافية والاقتصادية والأمنية التي تجمع موريتانيا بهذه الدول، وما تفرضه هذه الروابط من تنسيق مستمر بشأن حركة الأشخاص والبضائع، وتطوير البنية التحتية، والتبادل التجاري، والتعاون الحدودي.

كما يتيح توسيع التعاون مع دول مثل تركيا والهند وكوت ديفوار وموناكو فرصاً إضافية لاستكشاف مجالات جديدة للشراكة، وفق الإمكانيات والأولويات الخاصة بكل علاقة.

توسيع التشاور السياسي بشأن القضايا المشتركة

يمثل التشاور السياسي آلية مهمة لتعميق العلاقات الثنائية، لأنه يتيح تبادل وجهات النظر بشأن التطورات الإقليمية والدولية، ومناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك، واستكشاف فرص تنسيق المواقف.

وقد شملت جهود تفعيل هذه الآلية علاقات موريتانيا مع دول مثل إسبانيا وألمانيا،



ومنطقة الكاريبي، من بينها غواتيمالا وجمهورية الدومينيكان ونيكاراغوا.

وتكتسب هذه الخطوة أهميتها من زاوية توسيع شبكة العلاقات الرسمية، وفتح قنوات للتواصل مع دول تنتمي إلى فضاءات إقليمية بعيدة نسبياً عن المحيط التقليدي للدبلوماسية الموريتانية.

كما أن تنويع العلاقات يمكن أن يمنح موريتانيا حضوراً أوسع في النقاشات الدولية، ويعزز فرص التنسيق مع شركاء جدد بشأن القضايا التي تتقاطع فيها المصالح الوطنية مع الاهتمامات الإقليمية والدولية.

وتكمن أهمية هذا المسار في بناء شبكة علاقات أكثر تنوعاً، تتيح لموريتانيا خيارات أوسع في التفاعل مع المتغيرات الدولية، وتساعد على استثمار موقعها ومقدراتها في إقامة شراكات متوازنة تخدم مصالحها الوطنية.

الزيارات الرئاسية ودورها في تعزيز العلاقات الخارجية

تحتل الزيارات الرئاسية مكانة بارزة في إدارة العلاقات الدولية، لما تحمله من دلالات سياسية، وما تتيحه من فرص لتجديد الالتزامات، وتوقيع الاتفاقيات، وفتح مجالات جديدة للتعاون.

وفي هذا الإطار، اضطلعت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والموريتانيين في الخارج بدور هام في التحضير للزيارات التي أداها فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، إلى عدد من الدول، من بينها

كما امتدت، وفق المعطيات المقدمة، إلى الهند ولاتفيا وكوت ديفوار وسلطنة عُمان وروسيا.

وتبرز أهمية هذا التوسع، في أنه يعزز التواصل السياسي المنتظم مع شركاء ينتمون إلى فضاءات جغرافية وسياسية مختلفة، ويمنح العلاقات الثنائية بعداً يتجاوز معالجة الملفات اليومية إلى بناء تفاهات بشأن القضايا الاستراتيجية.

فالتشاور مع الدول الأوروبية يمكن أن يسهم في تطوير التعاون الاقتصادي والتنموي، وتبادل الخبرات، ومناقشة قضايا الهجرة والأمن والتغيرات الاقتصادية. كما أن توسيع الحوار مع شركاء في آسيا وأوروبا الشرقية والخليج وإفريقيا يتيح تنويع وجهات النظر وتوسيع فرص التعاون.

وتزداد أهمية هذا المسار بالنسبة لموريتانيا في ظل التحولات التي تشهدها منطقة الساحل وغرب إفريقيا، والتغيرات في علاقات القوى الدولية، وتنامي التحديات المرتبطة بالأمن والتنمية والطاقة والغذاء.

فضاءات دولية جديدة

من السمات المهمة في تطوير السياسة الخارجية، توسيع دائرة الشركاء وعدم حصر العلاقات في المجالات الجغرافية التقليدية، بما يتيح للدولة تنويع خياراتها السياسية والاقتصادية وتوسيع فرص التعاون.

وفي هذا السياق، أشارت معطيات لوزارة الخارجية إلى إقامة موريتانيا علاقات دبلوماسية مع دول في أمريكا اللاتينية

شبكة التمثيل الدبلوماسي وتفعيل اللجان المشتركة والتشاور السياسي يمكن أن يشكل أساساً لتطوير شراكات اقتصادية أكثر تنوعاً.

وبالنسبة لموريتانيا، فإن هذا التوجه يكتسب أهمية بالنظر إلى الفرص المتاحة في قطاعات الطاقة والمعادن والصيد والزراعة والثروة الحيوانية والبنية التحتية والخدمات اللوجستية، فضلاً عن الإمكانيات المرتبطة بموقع البلاد على المحيط الأطلسي.

ويمكن للبعثات الدبلوماسية أن تؤدي دوراً مهماً في التعريف بهذه الفرص، والتواصل مع المستثمرين، وتوفير المعلومات حول البيئة الاقتصادية، وتسهيل الاتصالات بين المؤسسات الوطنية والشركات الأجنبية.

كما تستطيع اللجان المشتركة أن تسهم في تحديد القطاعات ذات الأولوية، ومناقشة الحواجز التي تعترض المبادلات التجارية، واستكشاف إمكانيات التعاون في مجالات التصنيع والتحويل والتكوين ونقل التكنولوجيا.

ومن شأن اعتماد هذه المقاربة أن يجعل الدبلوماسية أكثر ارتباطاً بأولويات التنمية الوطنية، وأن يعزز دورها في توفير فرص اقتصادية تخدم الدولة والمجتمع.

وفي الأخير فإن الإصلاحات الإدارية وتوسيع التمثيل الدبلوماسي وتفعيل اللجان المشتركة وتوسيع التشاور السياسي وتنويع العلاقات مع دول من مختلف القارات، كلها أمور تعكس توجهها نحو تطوير أدوات السياسة الخارجية الموريتانية أكثر فأكثر، وتعزيز حضور البلاد في محيطها الإقليمي والدولي.

كما تبرز هذه الإجراءات أهمية الدبلوماسية باعتبارها أداة لخدمة المصالح الوطنية، وليس مجرد قناة للتمثيل الرسمي والتواصل السياسي، بما تتيحه من فرص لتطوير الشراكات الاقتصادية، واستقطاب الاستثمارات، وتبادل الخبرات، وتعزيز التعاون في مجالات التنمية والأمن والاستقرار.

كما أن استقبال القادة والمسؤولين رفيعي المستوى يعزز حضور نواكشوط بوصفها عاصمة تستضيف الحوار الدبلوماسي، ويوفر فرصة لتأكيد دور موريتانيا في تعزيز التواصل والتفاهم بين الدول الإفريقية والعربية وشركائها الدوليين.

التواصل المستمر مع الشركاء

تشكل الزيارات المتبادلة لوزراء الخارجية وكبار المسؤولين امتداداً طبيعياً للدبلوماسية الرئاسية، إذ توفر مجالاً لمتابعة الملفات الثنائية بصورة أكثر تفصيلاً، ومعالجة المسائل الفنية والإدارية، والتحضير للاجتماعات والاتفاقيات.

وقد أشارت المعطيات إلى قيام الوزارة بالتحضير لعدد من هذه الزيارات مع الدول الشقيقة والصديقة، في سياق تعزيز التواصل الدبلوماسي وتطوير علاقات التعاون.

وتكمن أهمية هذا المستوى من التواصل في قدرته على الحفاظ على استمرارية العلاقات بين الزيارات الرئاسية، وتوفير قنوات مباشرة لمعالجة القضايا التي تحتاج إلى تنسيق بين الوزارات والقطاعات المختلفة.

كما تتيح اللقاءات الوزارية متابعة تنفيذ الالتزامات السابقة، وتحديد العقبات التي تعترض بعض المشروعات، وبحث الحلول الممكنة، وتطوير البرامج المشتركة وفق المتغيرات والاحتياجات الجديدة.

ويكتسب هذا الجانب أهمية خاصة عندما يتكامل مع عمل اللجان المشتركة والتشاور السياسي، بحيث تعمل هذه الآليات ضمن منظومة واحدة، لا باعتبارها أنشطة منفصلة.

الدبلوماسية الاقتصادية

على الرغم من أن الإجراءات المذكورة تتعلق أساساً بالهيكل الدبلوماسي والعلاقات الثنائية وآليات التواصل، فإن أحد أبرز أبعادها المحتملة يتمثل في تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية.

فالعلاقات الخارجية أصبحت في عالم اليوم مرتبطة بصورة وثيقة بالتنافس على الاستثمارات والأسواق والتكنولوجيا والتمويل والخبرات. ولذلك، فإن توسيع

فرنسا والصين ومصر وغينيا الاستوائية، وغيرها من المحطات الخارجية.

وتتطلب هذه الزيارات تنسيقاً بين مختلف مؤسسات الدولة، وإعداد الملفات السياسية والاقتصادية، وتحديد أهداف اللقاءات، وتحضير الاتفاقيات والوثائق، فضلاً عن توفير المتابعة اللازمة للنتائج التي تسفر عنها المباحثات.

وتكمن أهمية الدبلوماسية الرئاسية في قدرتها على منح العلاقات الثنائية زخماً سياسياً، وتوفير مستوى رفيع من الدعم للمبادرات المشتركة، وتسهيل التفاهم بشأن الملفات ذات الأولوية.

كما أنها تمثل فرصة لعرض رؤية موريتانيا بشأن القضايا الإقليمية والدولية، والتعريف بأولوياتها التنموية، واستكشاف فرص التعاون مع الدول التي تمتلك إمكانيات اقتصادية وتقنية واستثمارية مهمة.

وتكتمل أهمية هذه الزيارات عندما تقضي إلى برامج تنفيذية واضحة، وتتابع مخرجاتها على مستوى الوزارات والقطاعات المختصة، حتى لا يظل أثرها محصوراً في الأبعاد البروتوكولية والسياسية.

ومن ثم، فإن دور وزارة الخارجية لا يتوقف عند تنظيم الزيارة أو إعداد برنامجها، وإنما يمتد إلى متابعة الاتفاقيات والتفاهات، وتنسيق عمل الجهات المعنية، وقياس ما تحقق من النتائج المستهدفة.

وإلى جانب الزيارات الخارجية لفخامة رئيس الجمهورية، عملت الوزارة على التحضير لاستقبال عدد من رؤساء الدول والحكومات، من بينهم قادة من السنغال والجزائر ورواندا وبنين، ورئيسة الهند، بحسب المعطيات الواردة.

وتعكس الزيارات المتبادلة مستوى التواصل السياسي بين موريتانيا وشركائها، وتوفير فرصة لمناقشة العلاقات الثنائية في أعلى مستوياتها، وتحديد مجالات جديدة للتعاون، وتنسيق المواقف بشأن الملفات الإقليمية والدولية.

وتبرز أهمية هذه الزيارات خصوصاً عندما ترتبط بملفات اقتصادية وتنموية وأمنية ذات أولوية، أو تندرج ضمن مسارات مؤسسية للتعاون بين الدول.

عام من قيادة إفريقيا..

كيف قادت موريتانيا دفعة الاتحاد نحو أولويات التنمية والشراكة

إعداد: محمد العتيق

في السابع عشر من فبراير 2024، كانت القارة الإفريقية على موعد مع انتقال رئاسة اتحادها إلى موريتانيا، ليتولى فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني قيادة المنظمة القارية في مرحلة دقيقة، تتشابك فيها تحديات الأمن والاستقرار مع أزمات التنمية والفقر والمديونية، وتتزايد فيها الحاجة إلى صوت إفريقي موحد قادر على الدفاع عن مصالح القارة في المحافل الدولية. لم تكن موريتانيا، وهي تتسلم رئاسة الاتحاد الإفريقي، تتولى منصباً بروتوكولياً يضاف إلى سجلها الدبلوماسي، بل كانت أمام مسؤولية ثقيلة في قارة تتجاذبها الأزمات، وتحدو شعوبها تطلعات مشروعة إلى التنمية والكرامة والاستقرار. وعلى امتداد فترة الرئاسة، سعت نواكشوط إلى نقل هذه التطلعات إلى صدارة الأجندة الدولية، مستندة إلى دبلوماسية اتسمت بالهدوء في الخطاب، والمرونة في إدارة الخلافات، والتشاور في معالجة الملفات المشتركة. وبعد عام من العمل، برزت حصيلة الرئاسة الموريتانية في عدد من الملفات السياسية والمؤسسية والتنمية، عكست قدرة على إدارة التوافقات الإفريقية، وتحريك قضايا ظلت عالقة، وتعزيز حضور الاتحاد في الشراكات الدولية، في تجربة أظهرت أن وضوح الرؤية وحسن إدارة الحوار يمكن أن يسهما في تجاوز إكراهات ضيق الوقت.

رؤية واضحة.. وتشاور واسع لإدارة الملفات القارية

استندت الرئاسة الموريتانية إلى منهجية تشاركية في إدارة شؤون الاتحاد، قامت على التشاور المستمر مع الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية ومفوضية الاتحاد، بما أتاح بناء التوافق حول عدد من الملفات الكبرى، والحد من الخلافات التي قد تعرقل اتخاذ القرارات.

كما انطلقت من تصور واضح للأولويات، عبّر عنه فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني في خطابه عند تسلمه الرئاسة، حين ركز على تعزيز السلم والأمن، وتسريع الاندماج الاقتصادي، ودعم الإصلاح المؤسسي، وحشد التمويل للتنمية، وتعزيز الأمن الغذائي والطاقة، وإسماع صوت إفريقيا في مراكز صنع القرار الدولي. ولم تقتصر أهمية هذه المقاربة على



إصلاح مؤسسي.. تسوية ملف

التناوب على المناصب القيادية

من أبرز المحطات التي سجلتها الرئاسة الموريتانية تحريكها المبكر لمعالجة أزمة تطبيق نظام التناوب الإقليمي على

تحديد الأولويات، بل امتدت إلى محاولة تحويلها إلى مسارات عمل عملية، من خلال متابعة الملفات المؤسسية، والمشاركة في القمم الدولية، ودعم المبادرات القارية ذات الصلة بالتنمية والاستقرار.



على مصادر الطاقة المتجددة. وتكشف هذه المحطات عن تركيز واضح على قطاعات تمثل ركيزة أساسية للتنمية في إفريقيا، كما أن أهمية مخرجاتها لا تتوقف عند اعتماد الإعلانات والخطط، بل ترتبط بقدرة الدول والشركاء على توفير التمويل اللازم وتحويل الالتزامات إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع.

شراكات دولية.. وحضور إفريقي أوسع في مراكز القرار

في موازاة الملفات التنموية، عملت الرئاسة الموريتانية على تعزيز الشراكات الاقتصادية والدبلوماسية للقارة، وتوسيع حضور الاتحاد الإفريقي في المحافل الدولية التي تتخذ فيها القرارات المؤثرة في الاقتصاد العالمي ومستقبل التنمية. وفي هذا السياق، شارك الاتحاد في قمم ومنتديات دولية بارزة، من بينها منتدى التعاون الصيني الإفريقي، الذي أعلنت الصين خلاله التزامات مالية بقيمة 51 مليار دولار لدعم التنمية في إفريقيا، ومنتدى التعاون الكوري الإفريقي، الذي تضمن تعهدات كورية بقيمة 500 مليون دولار. كما شارك الاتحاد الإفريقي، للمرة الأولى بصفته عضوا دائما في اجتماعات مجموعة العشرين، في تطور عزز فرص إيصال الأولويات الإفريقية إلى واحدة من أهم منصات التنسيق الاقتصادي العالمي.

قمة إفريقيا للأسمدة وصحة التربة - نيروبي، مايو 2024

أسفرت القمة عن إعلان نيروبي بشأن الأسمدة وصحة التربة، الذي استهدف استعادة خصوبة الأراضي الزراعية، وزيادة الإنتاج، وتحسين الأمن الغذائي، من خلال خطة عمل قارية لتعزيز إنتاج الأسمدة، وتيسير الوصول إليها، وتحسين استخدامها.

القمة الإفريقية الاستثنائية للزراعة - كمبالا، يناير 2025

اعتمدت القمة إعلانا بشأن برنامج التنمية الزراعية الشاملة في إفريقيا للفترة 2026-2035، ووضعت إطارا لتحويل النظم الزراعية والغذائية، ورفع الإنتاجية، وتعزيز الأمن الغذائي، وتوسيع فرص العمل، وزيادة قدرة القطاع الزراعي على مواجهة تداعيات التغير المناخي.

القمة الإفريقية للطاقة - دار السلام، يناير 2025

شهدت القمة إطلاق إعلان دار السلام بشأن مبادرة «مهمة 300»، بالشراكة مع البنك الإفريقي للتنمية والبنك الدولي، بهدف توفير الكهرباء لنحو 300 مليون إفريقي بحلول عام 2030، عبر تسريع الاستثمارات في البنية التحتية للطاقة، وإصلاح قطاع الكهرباء، وتوسيع الاعتماد

المناصب القيادية في الاتحاد الإفريقي. فبعد أقل من شهر على تسلم الرئاسة، دعا فخامة رئيس الجمهورية إلى عقد دورة استثنائية للمجلس التنفيذي، أسفرت عن اعتماد قرار يحدد الآليات والإجراءات العملية لتطبيق مبدأ التناوب بين الأقاليم الإفريقية، بما وفر إطارا قانونيا وتوافقيا لإجراء الانتخابات القيادية، وأرسى قواعد أوضح للاستحقاقات اللاحقة المتعلقة بقيادة مفوضية الاتحاد.

وعكست هذه الخطوة أهمية المعالجة السياسية والمؤسسية للخلافات داخل المنظمة القارية، كما أبرزت دور التشاور في تجاوز الملفات المعقدة، بما يحافظ على استمرارية المؤسسات ويعزز الثقة في آليات اتخاذ القرار.

من الأمن الغذائي إلى الطاقة.. قمم ترسم أولويات التنمية

شكلت القمم الإفريقية المتخصصة، إحدى أبرز ساحات التحرك خلال فترة الرئاسة الموريتانية، إذ انخرط الاتحاد في دفع أجندة التنمية القارية عبر مبادرات تستهدف قطاعات تمس حياة ملايين الأفارقة، وفي مقدمتها الزراعة والأمن الغذائي والطاقة.



تستند إلى رؤية واضحة وتشاور مستمر، يمكن أن تؤدي دورا مؤثرا في معالجة الخلافات المؤسسية، وتحريك الملفات التنموية، وتعزيز حضور القارة في الشراكات الدولية. فقد جمعت الرئاسة بين إصلاحات داخلية في آليات عمل الاتحاد، ومبادرات تنموية في قطاعات حيوية، وتحركات دبلوماسية هدفت إلى توسيع دائرة الشراكات وحشد التمويل، فضلا عن المساهمة في تعبئة الموارد لمواجهة أزمة صحية قارية.

ومع ذلك، فإن القيمة النهائية لهذه الحصيلة تظل مرتبطة بمدى تنفيذ القرارات والتعهدات، واستمرار الزخم الذي أطلقته المبادرات، وقدرة الدول الإفريقية على تحويل التوافقات السياسية إلى تحسينات ملموسة في حياة مواطنيها.

وبين ما تحقق على مستوى إدارة الملفات وما لا يزال ينتظر التنفيذ، تظل الرئاسة الموريتانية محطة في مسار العمل الإفريقي المشترك، أبرزت أن القيادة الفاعلة لا تقاس فقط بما يطرح من مبادرات أو يعتمد من إعلانات، بل أيضا بما تتركه من مؤسسات أكثر كفاءة، وشراكات أكثر إنصافا، وفرص أوسع أمام القارة لتحقيق التنمية والاستقرار.

على احتواء انتشار المرض. وأبرز هذا التحرك أهمية التنسيق القاري في التعامل مع الأزمات الصحية العابرة للحدود، كما أكد أن الأمن الصحي بات جزءا لا يتجزأ من منظومة الأمن والتنمية في إفريقيا، في ظل محدودية الإمكانيات التي تواجهها بعض الأنظمة الصحية الوطنية.

تسوية الملفات العالقة.. إصلاحات لتعزيز كفاءة مؤسسات الاتحاد

على المستوى الإداري والمؤسسي، حققت الرئاسة الموريتانية تقدما في ملف مراجعة المهارات وتقييم الكفاءات، الذي ظل عالقا لسنوات بسبب تعقيداته الإدارية والمالية والقانونية.

ومن خلال مشاورات مكثفة، جرى التوصل إلى تسوية توافقية أتاح استكمال مسار الإصلاح المؤسسي، والحفاظ على استقرار عمل مفوضية الاتحاد، وتعزيز كفاءة طواقمها، إلى جانب معالجة مسألة توزيع حصص التوظيف بين الدول الأعضاء على نحو أكثر عدالة.

وتكتسب هذه التسوية أهميتها من ارتباطها بقدرة الاتحاد على تطوير أدائه الإداري، وترسيخ معايير الكفاءة والإنصاف، وتجاوز الخلافات التي قد تؤثر في تنفيذ برامجه وأولوياته.

حصيلة الرئاسة.. من إدارة التوافق إلى اختبار التنفيذ

أظهرت الرئاسة الموريتانية للاتحاد الإفريقي أن الدبلوماسية الهادئة، حين

وأسهمت الرئاسة الموريتانية في إرساء أسس تنظيم هذه المشاركة، وتحديد آليات التنسيق بين مؤسسات الاتحاد والدول الأعضاء، بما يدعم توحيد الموقف الإفريقي وتعزيز فاعليته في الدفاع عن مصالح القارة.

وامتد الحضور الإفريقي كذلك إلى قمة مجموعة السبع، والاجتماع الوزاري التركي الإفريقي، والاجتماعات الوزارية المرتبطة بمؤتمر طوكيو الدولي للتنمية الإفريقية «تيكاد»، وغيرها من المحافل التي أتاح فرصا إضافية لحشد الدعم لقضايا التنمية والسلام والأمن.

وتكتسب هذه المشاركات أهميتها من سعي إفريقيا إلى الانتقال من موقع المتلقي للمبادرات الدولية إلى موقع الشريك في صياغة السياسات والقرارات، بما يتناسب مع ثقلها الديمغرافي والاقتصادي ومواردها الطبيعية.

الأمن الصحي.. تعبئة قارية لمواجهة جذري القردة

في المجال الصحي، نجحت الرئاسة الموريتانية في الدفع بتفشي وباء جذري القردة «إمبوكس» إلى صدارة أولويات الاتحاد الإفريقي، عبر قيادة تحرك قاري ودولي استهدف دعم جهود المركز الإفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها. وشكلت القمة الاستثنائية المخصصة للملف محطة مهمة في تعبئة الموارد لمواجهة الوباء، حيث تجاوزت التعهدات المالية المعلنة 200 مليون دولار، لدعم الاستجابة الإفريقية وتعزيز قدرات الدول

ديناميكية الدبلوماسية الموريتانية

فوز موريتانيا برئاسة البنك الإفريقي للتنمية نموذجا

إعداد: أحمد الشيخ الرباني

تتبنى موريتانيا دبلوماسية نشطة تركز على سياسة التوازن وتوسيع الشراكات، مما أهلها للعب أدوار إقليمية متزايدة، فالدبلوماسية الناجحة ليست مجرد حضور في المحافل الدولية، وإنما هي قدرة على تحويل الحضور إلى تأثير، والعلاقات إلى شراكات، والحوار إلى نتائج، بما يخدم موريتانيا ومصالحها العليا وتعزيز علاقاتها الثنائية والمتعددة الأطراف، وتطوير الشراكات مع الدول العربية والإفريقية والدول الصديقة والشركاء الدوليين.



✓ **محمد ولد الشيخ الغزواني**
Mohamed Cheikh El Ghazouani
@CheikhGhazouani



شكرا جزيلا لقادة الدول الشقيقة والصديقة على ما منحوه من ثقة ودعم حاسم بانتخاب مرشح موريتانيا، رئيسا للبنك الإفريقي للتنمية. إن الكفاءة الرائعة لمختلف المترشحين جعلت من هذا الانتخاب مصدر فخر واعتزاز للقارة الإفريقية.

أتمنى التوفيق والنجاح للدكتور سيدي ولد التاه، راجيا له أن يكون على قدر التحديات وتطلعات الشعوب الإفريقية إلى تعزيز التعاون والوحدة وقيام تنمية شاملة ومستدامة تحقق أمل الآباء المؤسسين كما ترجمته أجندة إفريقيا 2063.

عززت حضورها وتميزها عبر انتخاب كفاءات وطنية في مناصب دولية رفيعة، من أهمها على سبيل المثال لا الحصر انتخاب مرشح موريتانيا رئيسا للبنك الإفريقي للتنمية، وبأغلبية كبيرة برهنت على الحضور المتميز والأداء القوي لبلادنا على الصعيدين الإفريقي والدولي.

وقد أشرف فخامة رئيس الجمهورية

الأساليب التقليدية نحو دبلوماسية نشطة ترسخ مكانة موريتانيا على الساحة الدولية وحضورها الإقليمي. وقد توج هذا النهج بنجاحات ملموسة، حيث شهد العمل الدبلوماسي خلال السنوات الأخيرة ديناميكية ملحوظة، انعكست في تنامي حضور موريتانيا في الفضاءين الإقليمي والدولي، أسفر عن تولي بلادنا مناصب دولية رفيعة

وقد ساهمت الرؤية التي تبناها فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، في ترسيخ هذا التوجه الدبلوماسي الذي يقوم على الواقعية السياسية، والاعتدال، واحترام مبادئ القانون الدولي، واتباع نهج دبلوماسي حكيم متزن ونشط، حول موريتانيا إلى شريك موثوق ولاعب أساسي في محيطها الإقليمي والدولي مع تجاوز



البنك الجديد، والمتمثلة في ضمان تعزيز الدور المركزي للبنك الأفريقي، حتى يظل دعامة أساسية في تحقيق تطلعات الشعوب الأفريقية إلى التضامن والتنمية المستدامة والازدهار. وأشار فخامته إلى قناعته بأنه سيكون على مستوى هذه المهمة والثقة التي أولتها له الدول الأعضاء، متمنيا له كل النجاح في مهامه الجديدة، مؤكدا دعمه له ومساندته المستمرة. واستقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، بالقصر الرئاسي في نواكشوط، الرئيس المنتخب للبنك الأفريقي للتنمية السيد سيدي ولد القاه.

وجدد فخامته التهنية للرئيس المنتخب للبنك الأفريقي للتنمية متمنيا له التوفيق في إدارة هذه المؤسسة المالية الرائدة حتى تضطلع بدور فاعل في التنمية الاقتصادية للبلدان الإفريقية. وخلال المقابلة، قدم السيد سيدي ولد القاه لرئيس الجمهورية أحر تشكراته للثقة التي منحه إياها حين رشحه باسم موريتانيا لمنصب رئيس البنك الإفريقي للتنمية، كما قدم لفخامته تهانئه الحارة بهذا النجاح الباهر لموريتانيا.

وأكد رئيس مجموعة البنك الإفريقي للتنمية، في تصريح بعد اللقاء، أن فخامة رئيس الجمهورية شرفه بهذا

للشؤون الاقتصادية وكمدیر تنفيذي لمؤسسات مالية متعددة الأطراف مرموقة، لمنصب الرئيس المدير العام لهذه المؤسسة المرموقة. وأضاف أن غالبية الدول الأعضاء اختارت هذا المرشح، معربا لهم عن جليل شكره على ذلك. وتقدم فخامة رئيس الجمهورية بخالص الشكر لفخامة الرئيس السيد الحسن واتارا، الذي كان لقيادته والتزامه ودعمه دور حاسم في انتخاب السيد سيدي ولد القاه، مقدما لرئيس البنك المنتخب كل التهاني بهذه المناسبة. وأشار فخامته إلى المسؤولية الجسيمة التي تقع على عاتق رئيس

السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، على كافة مراحل سير الحملة الانتخابية وشكل لجنة وزارية لمواكبة هذه العملية والتي تكللت أعمالها بنجاح باهر لمرشح موريتانيا لهذا المنصب الرفيع وتحقيقه فوزا وصف بأنه غير مسبوق في تاريخ انتخابات البنك الإفريقي للتنمية، حيث حسم السباق بنسبة 76.18% من جميع الأصوات، و72.37% من الأصوات الإفريقية. وخلال الحفل الذي أقيم في العاصمة الأيفوارية ابيدجان، بمناسبة فوز مرشح موريتانيا بمنصب رئيس البنك الإفريقي للتنمية، وبحضور فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، والرئيس الأيفواري السيد الحسن واتارا، أكد فخامة رئيس الجمهورية في كلمة له بالمناسبة على الدور المحوري الذي تلعبه مجموعة البنك الإفريقي للتنمية في الترقية الاقتصادية والاجتماعية في القارة. وركز فخامته، على أهمية مساهمة المجموعة في بناء أفريقيا متماسكة ومتكاملة اقتصادياً.

وأشار فخامته إلى حرص أعضاء البنك الدائم على أن تكون الخبرة والكفاءة والمهنية هي العوامل الحاسمة في اختيار رئيس البنك؛ وبناءً على هذه الروح، قدمت موريتانيا ترشيح السيد سيدي ولد القاه، وهو اقتصادي متمرس يتمتع بخبرة واسعة كوزير





فاسو، ورواندا، وإثيوبيا، إضافة لفرنسا، وإسبانيا، وإيطاليا. وكشفت هذه الجولة تركيز موريتانيا على إفريقيا، حيث كادت تحسم النصاب المطلوب فيها وهو 50.01% في الجولة الأولى، بحصول مرشحها على 47.03%.

وفي الجولة الثانية، حسمت موريتانيا بنسبة كبيرة الفوز بأصوات الدول الإفريقية بعد حصولها على 68.42%، كما رفعت نسبتها من مجموع الأصوات إلى 48.4%، وكان مرشحها هو الوحيد الذي زادت نسبته بشكل معتبر، وانتزع أصواتا ونقاطا من مختلف منافسيه، حيث صوتت له كل من المغرب ومصر. وفي الجولة الثالثة، حسمت موريتانيا السباق بنسبة كبيرة، بعد تصويت المزيد من المساهمين من خارج إفريقيا لمرشحها، وكان من أبرزهم الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وكندا، وألمانيا، وغيرها.

السودان، وذلك بتوليته مهامه رسميا في الأول من سبتمبر 2025 لفترة أولية مدتها خمس سنوات، عقب انتخابه في 29 مايو من العام نفسه، خلفاً للنيجيري أكينومي أديسينا.

الدول الداعمة

لموريتانيا في مسار فوزها

من أبرز الدول التي دعمت موريتانيا في مسار تنافسها على منصب رئيس البنك الإفريقي للتنمية، كوت ديفوار وهي دولة المقر للبنك وكانت شريكا رسميا لموريتانيا في الحملة، حيث نسقتا معا من أول يوم الترشيح، وحملات الاتصال بالدول، وحشد الدعم لمرشح موريتانيا.

وصوت لمرشح موريتانيا في الجولة الأولى العديد من الدول من أبرزها نيجيريا صاحبة أكبر نسبة مساهمة، وكوت ديفوار، والجزائر، وتونس، وليبيا، ومالي، والنيجر، وبوركينا

الاستقبال الذي كان مناسبة لتقديم الشكر والامتنان لصاحب الفخامة، على تقديمه كمرشح لهذا المنصب، وعلى الجهود الجبارة التي بذلها، وكذلك التوجيهات التي أسداها للأجهزة الحكومية والتي تكللت بنجاح موريتانيا وتوليها رئاسة البنك الإفريقي للتنمية، مضيفا أن هذا الفوز يعتبر نجاحا للدبلوماسية الموريتانية، وثمره رئاسة فخامة رئيس الجمهورية للاتحاد الإفريقي التي مكنت الأفارقة والعالم، من التعرف على قدراته الهائلة لإدارة الصراعات والخلافات بحكمة بالغة، والسمعة الممتازة التي تحظى بها موريتانيا إفريقيا وعالميا، وقد صار من الطبيعي والحالة هذه قبول أن تتولى الكفاءات الموريتانية قيادة مؤسسات كبيرة بحجم البنك الإفريقي للتنمية.

وعقب إعلان فوزه برئاسة المجموعة، قدم السيد سيدي ولد التاه في كلمة له الشكر للفريق المكلف بالحملة الانتخابية الذي قام بعمل وصفه بـ"الرائع من البداية إلى النهاية"، كما شكر كل الذين دعموا ترشحه بطريقة أو بأخرى.

وقد شكل هذا الفوز التاريخي إنجازاً دبلوماسياً واقتصادياً كبيراً لموريتانيا، وعزز حضورها وثقلها في المحافل القارية والدولية.

وبذلك يكون مرشح موريتانيا، أول موريتاني يتولى هذا المنصب الدولي الرفيع، وتوسع رئيس للبنك الإفريقي للتنمية الذي أنشئ 1964، في



فوز موريتانيا برئاسة منظمة التعاون الإسلامي..

تتويج لجهودها ومكانتها الدبلوماسية

إعداد: كراي ولد احميد



بحيرة تشاد.

– انتخاب السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد أميناً عاماً لمنظمة التعاون الإسلامي بإجماع جميع الدول الأعضاء.
– انتخاب السيد محمدي أحمد النبي، أميناً عاماً لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية.
– انتخاب السيد محمد ولد أعمر بالإجماع، مديراً للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لمأمورية ثانية.
– فتح فرع للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري في بلادنا.
– ستستضيف بلادنا الاجتماع الوزاري القطاعي الأول حول «التطرف والإرهاب وتمويلهما» مطلع العام القادم 2027 ويعتبر انتخاب السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد أميناً عاماً لمنظمة التعاون الإسلامي تتويجاً لمكانة بلادنا في الساحة العربية والإسلامية ونجاعة رؤيتها الدبلوماسية المتبصرة، إضافة إلى ثقة الدول الأعضاء المتنامية بمستوى دورها الرائد في المجال الدبلوماسي حيث تم انتخابه بإجماع الدول

الساحل.

وقد قدمت عديد المقترحات ضمن متابعتها للبرنامج العشري لعمل منظمة التعاون الإسلامي.
• استضافة المؤتمرات والاجتماعات: بتعليمات من معالي الوزير تقدمت الإدارة بطلب استضافة عدد من المؤتمرات والاجتماعات في منظمة التعاون الإسلامي، مع مراعاة النظم الضابطة لذلك.
وقد أسفرت هذه الجهود عن:
– تعميق علاقات التعاون مع الدول الأعضاء في المنظمتين، على أساس مبدأ الثقة والاحترام المتبادل.
– استضافة الدورة (49) لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وهي أول دورة للمجلس تستضيفها بلادنا منذ تأسيس المنظمة، وقد كانت محل إشادة من طرف الأمانة العامة للمنظمة.
– إنشاء صندوق منظمة التعاون الإسلامي لدعم الشباب في منطقة الساحل وحوض

في إطار تنفيذ التوجيهات السامية لفخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، والالتزام بتعليمات معالي وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والموريتانيين في الخارج، الدكتور محمد سالم مرزوك، عملت إدارة جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، على تكريس الفاعلية والحضور في هذه المنظمة، وذلك من خلال آلية عمل اعتمدت على الجوانب التالية:
• إنهاء حالة المنصب الشاغر: الحضور المنتظم للاجتماعات والمؤتمرات ذات الأهمية في منظمة التعاون الإسلامي، وتعزيز جسور التواصل مع مختلف الدول الأعضاء، وترسيخ روابط الثقة والتعاون، والابتعاد عن الاصطفافات الداخلية.
• المشاركة في صنع القرار: سعت الإدارة خلال مختلف الاجتماعات التي مثلت فيها القطاع، إلى لعب دور فاعل في لفت الانتباه للقضايا ذات الأهمية على المستوى الوطني، كالأجثين والإرهاب والتفريب والوضع في



وتنفرد المنظمة بشرف كونها جامعة كلمة الأمة وممثلة المسلمين وتناصر القضايا التي تهتم ما يزيد على مليار ونصف المليار مسلم في مختلف أنحاء العالم.

وترتبط المنظمة بعلاقات تشاور وتعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية بهدف حماية المصالح الحيوية للمسلمين، والعمل على تسوية النزاعات والصراعات التي تكون الدول الأعضاء طرفاً فيها. واتخذت المنظمة خطوات عديدة للدفاع عن القيم الحقيقية للإسلام والمسلمين وتصحيح المفاهيم والتصورات الخاطئة، كما ساهمت بفاعلية في مواجهة ممارسات التمييز ضد المسلمين بجميع صورها.

ومن أهم أجهزة المنظمة، القمة الإسلامية، ومجلس وزراء الخارجية، والأمانة العامة، بالإضافة إلى لجنة القدس وثلاث لجان دائمة تُعنى بالعلوم والتكنولوجيا، والاقتصاد والتجارة، والإعلام والثقافة. وهناك أيضاً مؤسسات متخصصة تعمل تحت لواء المنظمة، ومنها البنك الإسلامي للتنمية، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو). وتؤدي الأجهزة المتفرعة والمؤسسات المنتمية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي أيضاً دوراً حيوياً وتكميلياً من خلال العمل في شتى المجالات.

تضم في عضويتها 57 دولة موزعة على أربع قارات. وتمثل المنظمة الصوت الجامع للعالم الإسلامي وتسعى لحماية مصالحه والتعبير عنها دعماً للسلم والانسجام الدوليين وتعزيزاً للعلاقات بين مختلف شعوب العالم.

وقد تم إنشاء المنظمة بقرار صادر عن القمة التاريخية التي عُقدت في الرباط بالمملكة المغربية في 12 من رجب 1389 هجرية (الموافق 25 من سبتمبر 1969 ميلادية) رداً على جريمة إحراق المسجد الأقصى في القدس المحتلة.

الأعضاء خلال الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين لمجلس وزراء الخارجية المنعقدة في جدة بالمملكة العربية السعودية يوم الخميس 27 أغسطس 2026.

و في ظل الرؤية المستنيرة والقيادة الحكيمة لفخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، وانطلاقاً من النهج الذي يتبناه فخامته والذي ينطلق من الاعتدال والتوازن، وتغليب الحوار، وبناء جسور الثقة والتعاون حققت بلادنا نجاحات كبيرة في الحضور داخل المنظمات والمؤسسات الدولية.

وقد قادت الدبلوماسية الموريتانية، بتوجيه ومتابعة من فخامة رئيس الجمهورية -الذي اختار السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد مرشحاً لموريتانيا لهذا المنصب، وأحاط ترشيحه بعناية ومتابعة فائقتين - تحركاً واسعاً تكلل بإجماع الدول الأعضاء.

وقد حققت الدبلوماسية الموريتانية خلال السنوات الأخيرة مكاسب معتبرة شملت مختلف المنظمات الدولية، وهو ما يعكس في نفس الوقت رسوخ مكانة بلادنا وتعاظم حضورها ومصادقيتها على الصعيد الإقليمي والدولي.

وتعد منظمة التعاون الإسلامي ثاني أكبر منظمة دولية بعد الأمم المتحدة، حيث

بيان صحفي

بمناسبة انتخاب مرشح بلادنا، السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، أميناً عاماً لمنظمة التعاون الإسلامي، بإجماع الدول الأعضاء، خلال الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين لمجلس وزراء خارجية المنظمة، المنعقدة يوم الخميس 27 أغسطس 2026 بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية الشقيقة، يعرب فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، عن خالص شكره وتقديره لأصحاب الجلالة والفخامة والسمو، قادة الدول الشقيقة والصديقة، على ما حظي به مرشح بلادنا من دعم وثقة ومساندة، أسهمت في تحقيق هذا النجاح الدبلوماسي المهم.

كما يتطلع فخامة رئيس الجمهورية أن تسهم هذه المأمورية في تعزيز وحدة منظمة التعاون الإسلامي وفاعليتها، وخدمة قضايا الأمة الإسلامية ومصالحها، وتحقيق تطلعات شعوبها.

لتحقيق فوز مرشحة موريتانيا بالأمانة العامة للمنظمة الدولية للفرنكوفونية:

رسائل رئاسية، ومهام ومشاورات

فاطمة السالمه محمد المصطفى

منذ الإعلان عن ترشيح الدكتورة كومبا با بالأمانة العامة للمنظمة الدولية للفرنكوفونية، تخوض موريتانيا حملة دبلوماسية مكثفة جمعت بين تعبئة أجهزة الدولة والترويج لمشروع يرمي إلى تجديد المنظمة الدولية للفرنكوفونية.

ففي 17 أبريل 2026.. أعلن رسمياً في نواكشوط عن ترشيح الدكتورة لهذا المنصب الدولي وخلال الأسابيع التالية، انتقلت الحملة إلى عواصم أجنبية عدة، حيث أوفدت موريتانيا بموجبها مبعوثين يحملون رسائل شخصية من فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، إلى نظرائه، طلباً لدعم، المرشحة الموريتانية لمنصب الأمانة العامة للمنظمة الدولية للفرنكوفونية.

ومنذ ذلك الحين، امتدت الحملة من إفريقيا إلى آسيا، ثم إلى أمريكا الشمالية، بالتوازي مع مواصلة المشاورات مع الشركاء الأوروبيين.

وخلال هذه التحركات، عرضت المرشحة رؤية موحدة تقوم على فرنكوفونية أكثر فاعلية واتساقاً وتوازناً. واتخذت النقاشات في كل محطة، طابعاً يتناسب مع اهتمامات الأطراف التي جرى التواصل معها؛ إذ تناولت الحوار السياسي، والتعاون الجامعي، ومكانة اللغة الفرنسية في الفضاء الرقمي، وأفاق التعاون الاقتصادي. وترسم هذه اللقاءات المتعاقبة، ملامح حملة لا تقتصر على البحث عن الدعم، بل تتجاوز ذلك إلى شرح المشروع والدفاع عنه.

فبالنسبة إلى موريتانيا، لا يتعلق الأمر بالتعريف بمرشحة فحسب، وإنما أيضاً بعرض رؤيتها وإقناع الشركاء بقدرتها على جمع شمل منظمة تتباين داخلها التطلعات والانتظارات.

الرسائل الرئاسية

تعدد ملامح الحملة

منذ المهام الدبلوماسية الأولى، اتخذ التحرك الموريتاني طابعاً سياسياً رفيع المستوى. فقد أتاحت رسائل فخامة رئيس الجمهورية تقديم الترشح مباشرة إلى قادة الدول الشريكة، وفتح نقاشات معهم بشأن مستقبل الفرنكوفونية.

وتقوم هذه الآلية على تعبئة الجهازين السياسي والدبلوماسي للدولة؛ إذ تتولى الرئاسة إعطاء التوجيه، وتحمل البعثات رفيعة المستوى رسالة الترشح، فيما تضطلع الشبكة الدبلوماسية بمتابعة المشاورات. وتواكب المرشحة للمنصب الدولي الدكتورة كومبابا، هذه الجهود بعرض مسيرتها المهنية وأولوياتها والمنهجية التي تقترح اعتمادها في إدارة المنظمة.

وتفتح اللقاءات الرسمية المجال أمام نقاشات تستمر حتى بعد انتهاء المقابلات، إذ يتعين



الرد على التساؤلات، وتوضيح المقترحات، والحفاظ على التواصل. وفي حملة متعددة الأطراف، لا تقل أهمية استمرارية الاتصال عن أهمية الظهور الدبلوماسي والتحركات الخارجية. وتهدف التعبئة الموريتانية إلى بناء



أمريكا الشمالية: نقاشات تركز على التطلعات العملية

شهدت محطة أمريكا الشمالية خلال شهر سبتمبر 2026 مشاورات مع شخصيات ومؤسسات من الأوساط الجامعية والحكومية والبرلمانية.

واحتلت مكانة الهيئات الفرنكوفونية الفاعلة وآليات تنسيق عملها حيزاً مهماً من النقاشات. حيث دافعت الدكتورة كومبا با عن تعزيز التنسيق بين المؤسسات، مع احترام اختصاصات كل منها واستقلاليتها، بما يتيح ربط تدخلاتها بصورة أفضل بالأولويات المشتركة.

كما كانت اللغة الفرنسية في صلب المباحثات؛ إذ شكل الترويج لها وتعزيز حضورها في البيئة الرقمية وضمان سهولة اكتشاف المحتوى الفرنكوفوني والوصول إليه محاور أساسية للنقاش.

ويتمثل التحدي هنا في كيفية ضمان وصول الأعمال والمعارف والإنتاجات باللغة الفرنسية إلى جمهور أوسع.

وتناولت لقاءات أخرى الفرنكوفونية الاقتصادية، ودور القطاع الخاص، والقيادة النسائية، كما حضرت قضية الشباب في مختلف هذه النقاشات، من خلال تأكيد ضرورة إشراكه في تصميم البرامج وتنفيذها. وأتاحت هذه المحطة للمرشحة توضيح مشروعها بما يتناسب مع اهتمامات الأطراف

عن نقاط الالتقاء التي تمهد لتعاون مستدام.

جولة أسبوعية لتوسيع نطاق المشاورات

ففي شهر يوليو الماضي، دخلت الحملة مرحلة جديدة مع جولة في جنوب شرق آسيا، حمل خلالها الوفد الموريتاني الرسالة الرئاسية، وعرض رؤية الدكتورة كومبا با أمام عدد من الشركاء في الفضاء الفرنكوفوني.

ومنحت هذه الجولة الحملة بُعداً أوسع، إذ أتاحت تبادل وجهات النظر مع أطراف ترتبط باللغة الفرنسية بعلاقات تشكلت في سياقات تاريخية وبيئات لغوية مختلفة. وخلال هذه اللقاءات، عرضت المرشحة تصوراً للفرنكوفونية يجمع بين الحوار بين الدول، والتعاون في مجالي التعليم والثقافة، وتنمية المبادلات الاقتصادية.. كما أكدت هذه المحطة رغبتها في مراعاة الامتداد الجغرافي الكامل للمنظمة وتنوع مكوناتها. وهكذا، انتقل الترشح الموريتاني من ارتكازه الإفريقي إلى مخاطبة شركاء تفصلهم عن موريتانيا مسافات جغرافية بعيدة، لكن الحملة تسعى إلى بناء مصالح مشتركة معهم ضمن إطار واحد.

وقد أتاح تنوع هذه اللقاءات اختبار المشروع في ضوء تطلعات مكونات متعددة من الفضاء الفرنكوفوني.

تأييد يستند إلى قوة المشروع والثقة في المرشحة.

ومع احتفاظ كل شريك بحقه في التقييم واتخاذ القرار وفق آلياته وتوقيته، تسعى الحملة إلى توفير المعطيات اللازمة لتمكينه من تقدير مؤهلات هذا الترشح.

إفريقيا: المحطة الأولى للتشاور

احتلت القارة الإفريقية مكانة بارزة في المراحل الأولى من الحملة، وهو توجه يعكس ثقل إفريقيا داخل الفضاء الفرنكوفوني، ومكانة شبابها، فضلاً عن التحديات السياسية التي تواجه عدداً من مناطقها.

وخلال المشاورات، دافعت موريتانيا عن ترشح إفريقي منفتح على مختلف مكونات المنظمة، مستندة إلى تجربة في الحوار، وإلى إرادة ترمي إلى صون تماسك الفضاء الفرنكوفوني في سياق تطبعه التوترات وتتصاعد فيه المطالب بالتجديد. كما أتاحت هذه التحركات مناقشة القضايا التي يُنتظر أن تشكل مضمون الولاية المقبلة، وفي مقدمتها قدرة المنظمة على تعزيز التشاور، ومواكبة احتياجات السكان، وفتح آفاق أوسع أمام الشباب.

وترى نواكشوط أن السعي إلى توحيد الصفوف ينبغي أن ينعكس منذ البداية على طريقة إدارة الحملة نفسها؛ من خلال الإصغاء إلى مختلف المواقف، والحفاظ على قنوات التواصل، والبحث



التوافق في صميم الحملة

ويمضي الترشح الموريتاني قدماً في منافسة تضم شخصيات متعددة، لكل منها مسيرتها المهنية ورؤيتها لمستقبل الفضاء الفرنكوفوني. وتراهن نواكشوط على الخبرة الحكومية والدبلوماسية للدكتورة كومبا با، ومعرفتها بالواقع الإفريقي، وقدرتها على الحوار مع مختلف الدول الأعضاء.

وتشكل تعبئة أجهزة الدولة، عنصر قوة إضافياً في هذه الحملة، إذ تتيح إيصال رسالة الترشح إلى كبار القادة، ودعم الجهود الدبلوماسية بصورة متواصلة.

وتعكس المحطات الإفريقية والآسيوية والأمريكية الشمالية، إلى جانب مشاورات الأوروبية، إرادة موريتانيا في توسيع نطاق التواصل وتكثيف اللقاءات.

ويظل التوافق الخيط الناظم للمقترح الموريتاني. وتعتقد الدكتورة كومبا با أن بناء التوافق شرط أساسي لترسيخ الثقة في القيادة المقبلة للمنظمة؛ فالشخص الذي سيختار لهذا المنصب ينبغي أن يكون قادراً على العمل مع جميع الأعضاء، بمن فيهم أولئك الذين ربما يكونون قد دعموا مرشحين آخرين.

ومع اقتراب موعد الحسم، يتمثل التحدي أمام موريتانيا في تحويل المشاورات التي أطلقتها إلى تأييد فعلي لمشروعها.

فقد أتاحت الحملة تقديم المرشحة وإيصال رؤيتها، وإن كان قرار الدول والحكومات الأعضاء هو الذي يحدد في النهاية مدى نجاح هذه الطموحات الرامية إلى توحيد الصفوف وكسب الرهان.

أبعاد. فعلى المستوى السياسي، تقترح تعزيز إسهام الفرنكوفونية في تعددية الأطراف، والوقاية من الأزمات، والحوار. وعلى المستوى الثقافي، تسعى إلى دعم تعليم اللغة الفرنسية، وتسهيل تداول الأعمال، وتعزيز حضور المحتوى الفرنكوفوني في التقنيات الحديثة.

أما اقتصادياً، فتطمح إلى ربط التعاون بصورة أوثق باحتياجات التكوين والتمويل والنفاز إلى الأسواق.

ثانياً: الاتساق ويتعلق هذا المحور بآليات عمل المنظمة، حيث تقترح المرشحة تحسين التنسيق بين الأولويات والبرامج والموارد وأنشطة الهيئات التابعة للفرنكوفونية.

ويتضمن مشروعها، إعداد خارطة طريق تشاركية خلال المائة يوم الأولى، إلى جانب إرساء ميثاق للأداء والأثر.

ثالثاً: التوازن. ويرتبط هذا المبدأ باحترام كل دولة وحكومة عضو، ومراعاة سيادتها. وهنا تربط الدكتورة كومبا با هذا الالتزام، بالتقيد بالنصوص المرجعية المشتركة، وفي مقدمتها ميثاق الفرنكوفونية وإعلانا باماكو وسان بونيفاس.

ولتجسيد هذه الرؤية عملياً، تعرض المرشحة منهجية «4D»، القائمة على البيانات، والحوار، والتنمية، وتجاوز الخلافات.

أما في المجال الاقتصادي، فتقوم مقارنة «4A» على تسهيل الوصول إلى الموارد، والتكنولوجيات، ورؤوس الأموال، والأسواق. وتهدف هاتان المقاربتان إلى تحويل التوجهات العامة إلى برامج عملية ونتائج قابلة للقياس والتحقق.

التي التقتها. كما دافعت عن ضرورة التوافق والحفاظ على التوازنات التاريخية للفرنكوفونية، ولا سيما تلك المرتبطة بـ«ميثاق هانوي».

وتأتي المشاورات مع الشركاء الأوروبيين امتداداً لهذا النهج، إذ تندرج ضمن المساعي الرامية إلى تقديم ترشح قادر على فهم مختلف الحساسيات والتوفيق بينها حول أولويات مشتركة.

وزيرة سابقة تراهن على خبرة الدولة

خلال هذه اللقاءات، تستند الدكتورة كومبا با إلى مسيرة تجمع بين الصحة العامة والعمل الحكومي والدبلوماسية.. فهي طبيبة التكوين، وقد تولت مسؤوليات في مجالات متعددة، من بينها الوظيفة العمومية، والشباب والرياضة، والشؤون الإفريقية، وتحديث الإدارة. وتشمل خبرتها أيضاً العمل الاستشاري على مستوى قمة الدولة.

وتستحضر المرشحة هذه التجربة في تدبير الشأن العام وصون الاستمرارية المؤسسية واعتماد التشاور، لتوضيح مدى استعدادها لقيادة منظمة متعددة الأطراف.

ففي عام 2024، عُينت الدكتورة كمبابا مبعوثة خاصة لرئيس الجمهورية لدى المنظمة الدولية للفرنكوفونية، برتبة وزيرة مستشارة. وقد أتاح لها هذا المنصب إجراء مشاورات مع عدد من رؤساء الدول والحكومات، وسبق الإعلان الرسمي ترشحها، كما أسهم في تعميق معرفتها بتطلعات الدول الأعضاء وآمالها.

وتستحضر المرشحة كذلك تجربة بلد يقع عند ملتقى إفريقيا جنوب الصحراء والمغرب العربي والعالم العربي.

ويغذي هذا التنوع في الانتماءات، التصور الموريتاني القائم على الحوار ومد جسور التواصل بين مختلف الحساسيات.

فرنكوفونية أكثر فاعلية واتساقاً وتوازناً

من محطة إلى أخرى، تركز رؤية الدكتورة كومبا با على ثلاثة مفاهيم أساسية؛ هي: الفاعلية، والاتساق، والتوازن. أولاً: الفاعلية. وتشمل هذه الركيزة ثلاثة

التعاون متعدد الأطراف:

رافعة استراتيجية للديبلوماسية الموريتانية

إعداد / أحمدو ولد آكاه

تتناول هذه الورقة موضوع التعاون متعدد الأطراف في موريتانيا، حيث تنعم البلاد تحت قيادة فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني بتوظيف البعد الدبلوماسي وخدماته للمصالح الوطنية والمحافظة على الأطر الدولية وتفعيلها وفق رؤية ثاقبة وحضور دولي فاعل. وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة بالنسبة إلى موريتانيا، بحكم موقعها الجغرافي الذي يصل المغرب العربي بمنطقة الساحل وغرب إفريقيا، وانتمائها الإفريقي والعربي والإسلامي، فضلا عن ارتباط عدد من أولوياتها التنموية بقضايا تتطلب تعاونا إقليميا ودوليا، مثل الأمن الغذائي، والتغير المناخي، والصيد البحري، والطاقة، والبنية التحتية، وتنويع الاقتصاد. غير أن السؤال الأساسي لا يتعلق بمدى مشاركة موريتانيا في المحافل الدولية فحسب، وإنما بقدرتها على توظيف هذه المشاركة لخدمة مصالحها الوطنية، وتعزيز تأثيرها في القضايا التي تمس حاضرها ومستقبلها.



أولا:

مفهوم التعاون متعدد الأطراف ودور الدبلوماسية في تفعيله

يمكن تعريف التعاون متعدد الأطراف بأنه عملية تنسيق وتفاوض بين مجموعة من

الدول، وفق قواعد أو ترتيبات مشتركة، بهدف معالجة قضايا دولية أو تحقيق مصالح متبادلة. ويتميز بعدد من الخصائص: - تعدد الأطراف: مشاركة ثلاث دول أو أكثر، سواء ضمن إطار رسمي أو مبادرة مشتركة. - العمل وفق قواعد مشتركة: الاستناد إلى الاتفاقيات الدولية، أو المواثيق، أو الإجراءات المتفق عليها. - تبادل المصالح: السعي إلى التوفيق بين المصالح الوطنية والمصلحة المشتركة.

الموارد، وتبادل الخبرات، والمشاركة في المبادرات الجماعية.

وبالنسبة إلى موريتانيا، يتيح هذا التعاون مجالا لتوسيع دائرة الشراكات، وتنويع الخيارات الدبلوماسية، والاستفادة من البرامج الدولية، والمشاركة في صياغة المواقف والقرارات ذات الصلة بمصالحها. وتكمن أهميته أيضا في أنه يوفر للدول محدودة الموارد، مقارنة بالقوى الكبرى، فرصا للعمل الجماعي وتنسيق المواقف مع الدول التي تتقاطع مصالحها معها. فالتأثير في النظام الدولي لا يرتبط دائما بحجم الدولة أو قوتها الاقتصادية، بل قد يتعزز كذلك بقدرتها على التفاوض، وبناء التوافقات، وتقديم مقترحات مدروسة، والاستفادة من القواعد والمؤسسات الدولية.

ومع ذلك، لا يعني الانخراط في التعاون متعدد الأطراف التخلي عن استقلال القرار الوطني؛ بل يفترض أن يكون وسيلة لتوسيع هامش الحركة الدبلوماسية، مع الحفاظ على المصالح السيادية وتقييم الالتزامات الدولية وفق أثارها السياسية والاقتصادية والقانونية.

د. المشاركة في صنع القواعد الدولية

الإسهام في التفاوض على المعاهدات والقرارات والمعايير التي تنظم سلوك الدول في مجالات الأمن والتجارة والبيئة وحقوق الإنسان.

ه. الدفاع عن المصالح الوطنية

استخدام المنابر الدولية لإبراز أولويات الدولة، وتوسيع شراكاتها، والحصول على الدعم لمواقفها ومبادراتها.

و. متابعة تنفيذ الالتزامات

تحويل التفاهات إلى برامج عملية، ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات، وتقييم النتائج، ومعالجة الخلافات المتعلقة بالتطبيق.

ثانيا:

ما الذي يعنيه التعاون متعدد الأطراف بالنسبة إلى موريتانيا؟

يقوم التعاون متعدد الأطراف على مشاركة ثلاث دول أو أكثر، بصورة مباشرة أو من خلال منظمات ومؤسسات دولية، في معالجة قضايا مشتركة أو تحقيق مصالح متبادلة. ويشمل ذلك التفاوض على الاتفاقيات، وتنسيق السياسات، وتعبئة

المأسسة: غالبا ما يجري التعاون من خلال منظمات أو مؤتمرات أو آليات دائمة. - التفاوض والتوافق: اعتماد الحوار والتشاور للوصول إلى قرارات أو تفاهات. - الاستمرارية: قد يتحول التعاون من مبادرة مؤقتة إلى إطار مؤسسي طويل الأجل.

وتعتبر الدبلوماسية هي الأداة العملية التي تتحول من خلالها الرغبة في التعاون إلى تفاهات واتفاقيات وقرارات ومبادرات مشتركة. ويتجلى دورها في ستة مجالات رئيسية:

أ. التفاوض متعدد الأطراف

صياغة الاتفاقيات والتسويات من خلال اجتماعات تضم وفودا عديدة، مع إدارة الاختلافات وتحديد المصالح المشتركة.

ب. بناء التوافق والتحالفات

تنسيق المواقف مع الدول المتقاربة في المصالح، وتشكيل مجموعات تفاوضية لدعم مقترحات أو مبادرات معينة.

ج. الوساطة وتسوية النزاعات

توظيف الحوار والوساطة والمساعي الحميدة لتقريب وجهات النظر، ومنع تصاعد الأزمات. ويقر ميثاق الأمم المتحدة وسائل متعددة للتسوية السلمية في المادة 33.





وتتحرك موريتانيا ضمن شبكة متنوعة من العلاقات والأطر الدولية والإقليمية، تتقدمها الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، إلى جانب الأطر العربية والإسلامية والمؤسسات المالية الدولية.

رابعاً:

من تعبئة التمويل إلى بناء اقتصاد أكثر تنوعاً

يمثل الاقتصاد أحد أبرز المجالات التي يمكن أن يظهر فيها الأثر العملي للتعاون متعدد الأطراف في موريتانيا. فالاستفادة من التمويل والخبرة الدوليين، يمكن أن تدعم تطوير قطاعات التعدين والصيد البحري والزراعة والثروة الحيوانية والطاقة المتجددة والخدمات. لكن التحدي لا يكمن في الحصول على التمويل فقط، بل في توجيهه نحو مشروعات تعزز الإنتاجية وتخلق قيمة مضافة محلية وتوفر وظائف مستدامة، فإذا لم يرتبط التعاون الاقتصادي بتطوير المهارات، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص الوطني، فقد تظل بعض آثاره محدودة أو غير مستدامة. ومن هنا، تبرز أهمية التفاوض على شراكات تتضمن أهدافاً واضحة بشأن التشغيل،

إلى تعزيز حضورها على الساحة الدولية، وتوطيد علاقاتها مع المنظمات متعددة الأطراف، وضمان تنسيق أفضل لسياستها في مجال التعاون.

وفقاً للمادة 69 من النص التنظيمي، تتولى الإدارة العامة للتعاون متعدد الأطراف متابعة العلاقات متعددة الأطراف التي تربط موريتانيا بالمنظمات والشراكات الإقليمية والعمل على تعزيزها.

وتشمل مهامها مجالات عدة، من بينها التعاون الاقتصادي والعلمي والتقني والثقافي والاجتماعي مع الشركاء متعددي الأطراف.

كما تسهر الإدارة على تنسيق السياسة الوطنية في مجال التعاون وضمان اتساقها. وفي هذا الإطار، يتعين عليها إطلاع المصالح المختصة في القطاعات الوزارية الأخرى على المبادرات التي يمكن أن تسهم في تطوير هذا التعاون. وتتولى الإدارة العامة كذلك إبداء الرأي في المسائل المتعلقة بالتعاون الدولي، ومعالجة السياسة الوطنية في مجال العلاقات متعددة الأطراف وتنفيذها.

وتمنح هذه الاختصاصات الإدارة دوراً أفقياً يشمل مختلف القطاعات في إدارة الدبلوماسية الموريتانية، من خلال تعزيز التشاور بين المؤسسات الوطنية والشركاء الدوليين.

ثالثاً:

الدبلوماسية والشراكات الاستراتيجية والحضور الدولي

يشكل التعاون متعدد الأطراف رافعة أساسية للعمل الخارجي الموريتاني، بما يجمعه من دبلوماسية وشراكات استراتيجية وتعزيز للحضور الدولي. ويحدد المرسوم الصادر في 30 سبتمبر 2023، والمنشور في الجريدة الرسمية، آليات هذا التعاون من خلال هيكل إداري يشمل كبرى المنظمات الدولية والإقليمية، من الاتحاد الإفريقي إلى الاتحاد الأوروبي، مروراً بجامعة الدول العربية والأمم المتحدة. ويهدف هذا التنظيم إلى تحسين تنسيق العلاقات الخارجية للبلاد وإدراج شراكاتها ضمن ديناميكية تنموية.

ويحتل التعاون متعدد الأطراف مكانة مهمة في تنظيم الدبلوماسية الموريتانية. فقد حدد المرسوم المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية بتاريخ 30 سبتمبر 2023 مهام واختصاصات وتنظيم الإدارة العامة للتعاون متعدد الأطراف، المكلفة بتنسيق علاقات البلاد مع المنظمات الدولية والإقليمية ومختلف الشركاء المؤسسيين. ومن خلال هذه الهيئة، تسعى موريتانيا



في طبيعة النشاطات الدبلوماسية لبلادنا. تمثل ذلك في الحضور النوعي في المحافل الدولية وتعزيز الشراكة مع عديد الدول والمنظمات الدولية والشركاء الاقتصاديين.

وأوضح صاحب السعادة أن ذلك يمكن تلخيصه في النقاط التالية:

- ترسيخ حضور موريتانيا على المستوى الإقليمي والدولي، وحرصها على المشاركة الدائمة والفعالة في الأنشطة المرتبطة بذلك.
- تبادل الدعم مع الدول الشقيقة والصديقة خدمة لمصلحة البلد.
- دعم القضية الفلسطينية في المحافل الدولية.

- النجاحات التي حققتها بلادنا على مستوى مختلف الهيئات واللجان التابعة للأمم المتحدة خلال الفترة من 2019-2026.

(راجع الجدول المرفق)

سابعاً:

الاتحاد الإفريقي والمنظمات

الإقليمية الإفريقية والدولية

يمثل التعاون مع الشركاء المغاربة والأوروبيين والمتوسطين محورا آخر من محاور العمل متعدد الأطراف في موريتانيا من خلال مديرية مخصصة لاتحاد المغرب

العمل الجماعي. فهذه التحديات تؤثر في الزراعة والرعي والمجتمعات المحلية والموارد الطبيعية، ولا يمكن التعامل معها بفاعلية من خلال السياسات الوطنية وحدها.

ويمكن للتعاون الدولي أن يتيح فرصا للتمويل المناخي، ونقل التكنولوجيا، وتطوير نظم الإنذار المبكر، وتحسين إدارة المياه، وتعزيز قدرة المجتمعات على التكيف مع الظروف المناخية المتغيرة. لكن الاستفادة من هذه الفرص تقتضي أن تنطلق البرامج من الاحتياجات المحلية، وأن تُصمم بالتنسيق مع المؤسسات الوطنية، وأن تخضع لمتابعة تضمن استدامة نتائجها بعد انتهاء التمويل الخارجي.

سادساً:

النجاحات الدبلوماسية لبلادنا

خلال الفترة ما بين 2019-2026

وفي لقاء مع سعادة السفير أحمد محمود، المدير العام للتعاون متعدد الأطراف بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والموريتانيين في الخارج أوضح أن موريتانيا حققت خلال السنوات السبع الماضية، ابتداءً من 2019 إلى 2026، جملة من النجاحات الدبلوماسية على المستوى القاري والدولي، عكست تحولاً نوعياً

ونقل التكنولوجيا، وتكوين الكفاءات، وتطوير سلاسل الإنتاج المحلية، فضلاً عن تقييم كلفة التمويل وشروطه وآثاره على المالية العامة.

كما أن تنوع الشركاء ينبغي أن يكون جزءاً من استراتيجية اقتصادية ودبلوماسية، لا مجرد زيادة عدد الاتفاقيات؛ إذ تزداد قيمة الشراكة عندما تضيف خبرة أو سوقاً أو تمويلاً أو قدرة إنتاجية لا توفرها الخيارات الأخرى بالقدر نفسه.

خامساً:

الأمن الإقليمي والمناخ: قضايا لا

تعتزف بالحدود

لا ينحصر التعاون متعدد الأطراف في التنمية الاقتصادية، بل يشمل قضايا الأمن والاستقرار الإقليميين. فالتحديات المرتبطة بالجريمة المنظمة والتهديدات العابرة للحدود وحركة الأشخاص والأزمات الإنسانية تتطلب تنسيقاً بين الدول والمؤسسات المعنية.

وتستطيع موريتانيا الاستفادة من الأطر الإفريقية والإقليمية لتطوير تبادل المعلومات والخبرات، وتعزيز القدرات المؤسسية، ودعم الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية للهشاشة.

وفي المقابل، يمثل التغير المناخي والتصحر وضغط الموارد المائية والأمن الغذائي ملفات أخرى تبرز فيها أهمية

مصلحتين: إحداهما لأوروبا الغربية والوسطى، والأخرى لأوروبا الشمالية والشرقية. أما مديرية الأمريكيتين، فتتولى معالجة المسائل المتعلقة بعلاقات موريتانيا مع بلدان أمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية ومنطقة الكاريبي. وأخيراً، تتولى مديرية آسيا وأوقيانوسيا إعداد الدراسات والتحليلات اللازمة للتحضير للعمل الدبلوماسي مع بلدان هاتين المنطقتين وتنفيذه. وتضم هذه المديرية مصلحتين: الأولى لجنوب آسيا وشرقها وأوقيانوسيا، والثانية لغرب آسيا ووسطها. وتنقسم المصلحة الأولى إلى قسمين، أحدهما لجنوب آسيا وشرقها، والآخر لأوقيانوسيا. أما المصلحة الثانية فتضم قسمًا لغرب آسيا وآخر لوسط آسيا.

فهناك مديرية للاتحاد الإفريقي والمنظمات الإقليمية الإفريقية. وتندرج هذه المديرية ضمن الهيكل المخصص لمتابعة علاقات موريتانيا مع المؤسسات القارية والمنظمات الإقليمية الإفريقية. ويؤكد إدراجها ضمن هيكل الإدارة العامة للتعاون متعدد الأطراف الأهمية التي توليها البلاد للإطار الإفريقي في علاقاتها الخارجية. وإلى جانب المنظمات متعددة الأطراف، ينص النص التنظيمي أيضًا على مديريات جغرافية تتولى إعداد العمل الدبلوماسي مع مناطق مختلفة من العالم ومتابعته. وتختص مديرية أوروبا بدراسة المسائل المتعلقة بالعلاقات مع البلدان الأوروبية ومعالجتها، فضلًا عن إعداد الدراسات والتحليلات اللازمة للتحضير للعمل الدبلوماسي وتنفيذه. وتتكون من

العربي والاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين. ويضم هذا الهيكل، على وجه الخصوص، مصلحة مكلفة بشؤون اتحاد المغرب العربي، وأخرى مخصصة للعلاقات مع الاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين. وتضم المصلحة المكلفة باتحاد المغرب العربي قسمين: قسم الأمانة العامة وقسم المؤسسات المتخصصة. أما المصلحة المكلفة بالاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين، فتتكون، من قسمين مخصصين على التوالي للاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين. ويعكس هذا التنظيم الرغبة في اعتماد آليات إدارية منفصلة لمتابعة العلاقات مع المؤسسات المغاربية والأوروبية والمتوسطية. ويشكل التعاون مع المؤسسات الإفريقية أحد محاور السياسة الموريتانية متعددة الأطراف.

الهيئة أو اللجنة	نوع العضوية	مدة المأمورية
لجنة حماية حقوق العمال المهاجرين وجميع أفراد أسرهم	عضوية خبراء، يمثل بلادنا فيها السيد/ خالد شيخنا بوبكر	2027-2023
لجنة القضاء على التمييز العنصري	عضوية خبراء، يمثل بلادنا فيها السيد/ فضيلي الرايس	2027-2023
فريق العمل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية والنشر	عضوية الدولة	2024-2022
لجنة جائزة الأمم المتحدة للسكان	عضوية الدولة	2024-2022
لجنة الأمم المتحدة للسكان والتنمية	عضوية الدولة	2026-2022
لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة	عضوية الدولة	2026-2022
لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل	عضوية خبراء، يمثل بلادنا فيها السيدة/ زينب الطالب موسى	2029-2025
اللجنة الحكومية الدولية لحفظ التراث الثقافي غير المادي	عضوية اللجنة	2025-2023
مجلس المنظمة الدولية للطيران المدني	عضوية خبراء، يمثل بلادنا فيها السيد/ كان إبراهيم	2026-2023
المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة	عضوية الدولة	2026-2023
اللجنة الأممية لمناهضة التعذيب	عضوية خبراء، يمثل بلادنا فيها السيد/ مولاي عبد الله مولاي عبد الله	2029-2026

الموريتانيون في الخارج...

ثروة بشرية واقتصادية يجري ربطها بالوطن

إعداد: أحمد ولد مولاي محمد

تقدر وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والموريتانيين في الخارج عدد المواطنين الموريتانيين المقيمين خارج البلاد بنحو 383 ألف شخص، وهو رقم تقريبي، يتوزعون على قارات العالم الخمس، مع تركيز ملحوظ في دول غرب إفريقيا وأمريكا الشمالية والخليج وأوروبا. ويمثل هؤلاء امتدادا بشريا واقتصاديا واجتماعيا لبلادنا، تتنوع أنشطته بين التجارة والأعمال والخدمات والتعليم والبحث العلمي والوظائف المهنية، فضلا عن الهجرة بحثا عن فرص العمل والاستقرار. وتكشف البيانات المنشورة على المنصة الرسمية للجاليات الموريتانية، عن اتساع نطاق هذا الانتشار، في وقت تسعى فيه السلطات إلى تحسين معرفة أوضاع مواطنيها في الخارج، وتحديث الخدمات القنصلية، وتعزيز مشاركتهم في الحياة السياسية والتنمية الوطنية. وتأتي هذه الجهود في سياق تحركات تشاورية باشرتتها وزارة الخارجية مع الجاليات في عدد من الدول، وإطلاق حزمة رقمية جديدة في يوليو الماضي، استعدادا لتنظيم المنتدى الأول للجاليات الموريتانية في نواكشوط نهاية أكتوبر 2026.



الموريتانيين في إفريقيا، وأمريكا الشمالية، وآسيا، وأوروبا، إضافة إلى أعداد أقل في أمريكا الجنوبية. وتبقى الأرقام المعلنة تقديرية، وليست حصيلة إحصاء سكاني شامل ومحدث في جميع بلدان الإقامة. كما أن طبيعة

الأمريكية ثم المملكة العربية السعودية. وتضم القائمة فرنسا، والسنغال، وإسبانيا والمغرب، والإمارات العربية المتحدة، وغامبيا. وتشير البيانات القارية المنشورة على المنصة نفسها إلى وجود عشرات آلاف

خريطة الجاليات...

غرب إفريقيا في الصدارة

تُظهر الخريطة الرسمية للجاليات أن مالي تنصدر البلدان المستقبلية للموريتانيين، تليها كوت ديفوار ثم الولايات المتحدة



شريكا محتملا في التنمية.

قنوات الدولة لمعرفة مواطنيها في الخارج

تمتلك الدولة الموريتانية قنوات متعددة لجمع المعلومات المتعلقة بمواطنيها في الخارج، أبرزها السفارات والقنصليات، والتسجيل القنصلي، وملفات جوازات السفر والوثائق الرسمية، والتواصل المباشر مع ممثلي الجاليات وجمعياتها.

غير أن وجود هذه القنوات لا يعني بالضرورة توافر إحصاء شامل ومتكامل لجميع المواطنين المقيمين خارج البلاد، أو معرفة محدثة بأوضاعهم المهنية والاجتماعية والقانونية.

وقد أقرت وزارة الخارجية، عند تقديم مشروع منتدى الجاليات، بعدم توافر إحصائيات دقيقة تحدد العدد الإجمالي للجاليات الموريتانية، رغم وجود تقديرات بشأن حجمها وانتشارها.

وفي يوليو 2026، أعلنت الوزارة أن المشاورات التي أجرتها مع الجاليات في 23 دولة عبر أربع قارات ساعدت في تحديد أبرز انشغالاتها، وفي مقدمتها رقمنة الخدمات القنصلية، وتبسيط الإجراءات،

وكفاءات في مجالات مختلفة، إلى جانب أسر استقرت منذ سنوات طويلة. كما توجد جاليات في دول الخليج وآسيا، تتنوع أوضاعها بين العمل والأنشطة التجارية والدراسة.

وتشكل هذه الفئات، من حيث المبدأ، رصيدا يمكن الاستفادة منه في نقل الخبرات والتكنولوجيا، وتطوير الشراكات الاقتصادية، وتشجيع الاستثمار، وإقامة روابط بين المؤسسات الوطنية ونظيراتها في بلدان الإقامة.

لكن تحويل هذا الرصيد إلى مساهمة تنموية منظمة يتطلب معرفة دقيقة بتخصصات الكفاءات الموريتانية، وأوضاع رجال الأعمال، والقطاعات التي يمكنهم الاستثمار فيها، فضلا عن توفير آليات واضحة للتواصل مع المؤسسات العمومية والقطاع الخاص.

وقد جعلت وزارة الشؤون الخارجية من التعرف على الكفاءات والجمعيات والإمكانات الاقتصادية للجاليات، أحد محاور المنتدى المخصص لها، وهو ما يعكس توجهها نحو الانتقال من التعامل مع الجاليات باعتبارها تجمعات للمواطنين في الخارج، إلى النظر إليها أيضا بوصفها

الإقامة تختلف بين دولة وأخرى، إذ تضم الجاليات مقيمين منذ عقود، وعمالا وطلابا ورجال أعمال، إلى جانب مهاجرين حديثين وأشخاصا تختلف أوضاعهم القانونية والإدارية.

وتوفر هذه الخريطة، رغم حدودها الإحصائية، مؤشرا على أهمية الجاليات في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، وعلى الحاجة إلى تطوير قاعدة بيانات تتيح فهم توزيعها واحتياجاتها بصورة أكثر دقة.

من التجارة والأعمال إلى الكفاءات العلمية

لا تقتصر الجاليات الموريتانية على فئة واحدة، بل تتوزع أنشطتها بحسب البلدان والظروف الاقتصادية والاجتماعية.

ففي دول غرب إفريقيا، ترتبط قطاعات من الجاليات بشبكات التجارة والأعمال والخدمات والأنشطة، فيما تضم جاليات أخرى أفرادا يعملون في قطاعات مهنية متنوعة، أو يديرون مؤسسات اقتصادية صغيرة ومتوسطة.

وفي أوروبا وأمريكا الشمالية، تضم الجاليات طلابا وباحثين وأصحاب مهن

وتعزيز التواصل مع المواطنين في بلدان الإقامة.

كما أوضحت أن المنصة الرقمية الجديدة ستساهم في إنشاء سجل قنصلي رقمي حديث، يوفر بيانات أدق تساعد الدولة على التخطيط وتحسين الخدمات والاستجابة للحالات الطارئة.

ويعني ذلك أن أحد التحديات المطروحة لا يتعلق فقط بعدد الموريتانيين في الخارج، وإنما أيضا بمدى تسجيلهم لدى البعثات الدبلوماسية، وانتظام تحديث بياناتهم، وقدرة المؤسسات المعنية على تحويل المعلومات المتاحة إلى سياسات عملية.

أربعة نواب لتمثيل الجاليات في البرلمان

تطور التمثيل السياسي للموريتانيين في الخارج مع اعتماد نظام انتخابي يتيح لهم اختيار ممثليهم مباشرة في الجمعية الوطنية.

وخصص القانون النظامي رقم 2023-012 أربعة مقاعد برلمانية للجاليات الموريتانية في الخارج، موزعة بواقع مقعد لكل من إفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا، مع انتخاب النواب المعنيين مباشرة من طرف الموريتانيين المقيمين في هذه الدوائر، بدلا من انتخابهم بصورة غير مباشرة من قبل الجمعية الوطنية.

ويمنح هذا النظام الجاليات قناة مؤسسية لطرح مطالبها ومتابعة القضايا التي تمس

أوضاعها، سواء تعلق الأمر بالخدمات القنصلية أو الوثائق الرسمية أو مشكلات الإقامة والعمل أو التحويلات والاستثمار. لكن فاعلية التمثيل لا ينظر إليها بحسب عدد المقاعد وحده، بل بمدى انتظام التواصل بين النواب والجاليات، وقدرتهم على نقل المطالب إلى المؤسسات المختصة، ومتابعة تنفيذ المقترحات التي تتطلب تنسيقا بين عدة قطاعات حكومية.

وتبرز هنا أهمية التكامل بين عمل النواب والوزارة والسفارات والقنصليات، حتى لا تظل المطالب المتكررة رهينة اللقاءات التشاورية دون متابعة واضحة لنتائجها.

«هويتي» ... وثائق الحالة المدنية من خارج البلاد

يمثل تطبيق «هويتي» أحد أهم الأدوات الرقمية التي يمكن للمواطنين الموريتانيين في الخارج الاستفادة منها في الحصول على الوثائق الرسمية.

فمنذ إنطلاقه في ديسمبر 2023، أتاح التطبيق للمواطنين تقديم طلبات للحصول على وثائقهم الشخصية، بما في ذلك بطاقة التعريف وجواز السفر ومستخرجات الميلاد والزواج والطلاق والوفاة، من أي مكان يوجدون فيه، وفق الخدمات والإجراءات المعتمدة.

كما يتيح دفع الرسوم المترتبة على الوثائق، وتحديد مركز الحالة المدنية الذي ستُسَلَّم إليه، ومتابعة مراحل معالجة

الطلب.

وتكمن أهمية هذه الخدمة بالنسبة للمقيمين في الخارج في تقليص الحاجة إلى السفر إلى البلاد لمجرد الحصول على وثيقة إدارية، وما يترتب على ذلك من تكاليف مالية ووقت وجهد.

وقد أشادت وزارة الشؤون الخارجية باستخدام التطبيق في تسهيل حصول أفراد الجاليات على خدمات الحالة المدنية عن بعد. كما أعلنت الوكالة الوطنية لسجل السكان والوثائق المؤمنة في إبريل 2026 فوز «هويتي» بجائزة أفضل حل حكومي رقمي ضمن فعالية «Africa T-Awards».

ومع ذلك، فإن استفادة المواطنين من الخدمات الرقمية تظل مرتبطة بمدى استكمال بياناتهم في السجل الوطني للسكان والوثائق المؤمنة، وتوافر الوثائق الأساسية، وإمكانية التحقق من الهوية، فضلا عن الإجراءات الخاصة بكل وثيقة. لذلك، لا يعني توفر التطبيق أن جميع الحالات يمكن تسويتها إلكترونيا دون استثناء.

منصة قنصلية جديدة.. تع خدمات في المرحلة الأولى

وفي 9 يوليو 2026، أطلقت وزارتا الشؤون الخارجية والتعاون والتحول الرقمي حزمة خدمات رقمية موجهة للموريتانيين المقيمين في الخارج، في خطوة تستهدف





واستخدام التطبيقات والتحويلات الدولية تختلف باختلاف المصارف والبلدان والضوابط التنظيمية.

وتبرز الحاجة إلى نشر معلومات مبسطة ومحدثة حول الخيارات المصرفية المتاحة للمقيمين في الخارج، ورسوم التحويلات، وشروط فتح الحسابات، وآليات حماية العملاء، وفرص الاستثمار عبر القنوات الرسمية.

كما يمكن أن يشكل التنسيق بين وزارة الخارجية والبنك المركزي والمصارف الوطنية والجاليات مدخلا لتطوير خدمات أكثر ملاءمة لاحتياجات المواطنين في الخارج، مع مراعاة القواعد المصرفية ومتطلبات التحقق من الهوية ومكافحة غسل الأموال.

وفود وزارة الخارجية.. جولات استماع قبل المنتدى

وقد باشرت وزارة الخارجية خلال الأشهر الماضية سلسلة لقاءات مع الجاليات الموريتانية في عدد من الدول، بهدف الاستماع إلى مطالبها وإشراك ممثليها في التحضير لمنتدى الجاليات.

وفي 19 فبراير 2026، عقدت بعثة من الوزارة اجتماعا مع الجالية الموريتانية في الغابون، بالعاصمة ليبرفيل، حيث استعرض ممثلو الوزارة أهداف المنتدى ومحاوره،

تم بالتعاون مع وزارة التحول الرقمي، بمساهمة مهندسين موريتانيين من أبناء الجاليات في الخارج. ويظل التحدي العملي هو ضمان سهولة استخدام هذه الخدمات من مختلف البلدان، ووضوح شروط الاستفادة منها، وسرعة معالجة الملفات، وإتاحة المساعدة للمواطنين الذين يواجهون صعوبات تقنية أو إدارية.

ماذا عن الخدمات المصرفية والتحويلات المالية

يشكل الوصول إلى الخدمات المصرفية وتحويل الأموال، أحد الملفات المهمة في علاقة الموريتانيين في الخارج بالوطن، سواء بالنسبة للأسر التي تعتمد على التحويلات، أو رجال الأعمال الراغبين في الاستثمار، أو المواطنين الذين يحتاجون إلى إجراء معاملات مالية بصورة منتظمة.

وتوفر المصارف وشركات الخدمات المالية، بحسب المؤسسة والبلد الذي يوجد فيه العميل، تطبيقات وخدمات إلكترونية قد تشمل الاطلاع على الحسابات والتحويلات وتسديد بعض المعاملات وإدارة الخدمات المصرفية عن بعد.

لكن هذه الخدمات ليست موحدة في منصة حكومية واحدة، كما أن شروط فتح الحسابات

تحديث العمل القنصلي وتقليل الحاجة إلى الإجراءات الحضورية.

وتتضمن الحزمة منصة للخدمات القنصلية، ومنصة للجاليات والكفاءات الموريتانية في الخارج، إضافة إلى الموقع الإلكتروني الخاص بمنتدى الجاليات.

وتوفر منصة الخدمات القنصلية، في مرحلتها الأولى، تسع خدمات أساسية، تشمل التسجيل القنصلي، وإصدار البطاقة القنصلية، ووثائق السفر الاستثنائية، وتصاريح الدفن ونقل الجثامين، والوكالات، وشهادات مطابقة الأسماء، والمصادقة على الوثائق، وحجز المواعيد إلكترونيا.

وتتيح المنصة أيضا المساعدة الذكية، ومتابعة الملفات، وتلقي الإشعارات الإلكترونية بشأن الطلبات.

وبحسب العرض الرسمي عند إطلاقها، تتيح المنصة تقديم الطلبات عن بعد ومتابعتها إلكترونيا، في إطار مسعى لتحسين الشفافية وتقليص الوقت والتكاليف، فضلا عن إنشاء سجل قنصلي رقمي موحد.

أما منصة الجاليات والكفاءات، فتستهدف تطوير قاعدة بيانات عن المواطنين في الخارج، والتعريف بمؤهلاتهم وجمعياتهم ومنظماتهم، وربطهم بفرص المساهمة في التنمية الوطنية.

وأشارت الوزارة إلى أن تطوير المنصة

طبيعة المخرجات وآليات تنفيذها. ومن بين الملفات التي تستدعي معالجة عملية: تحديث بيانات الجاليات بصورة منتظمة، وتطوير خدمات القنصليات، وتسهيل إجراءات الوثائق المدنية، وتحسين الوصول إلى الخدمات المصرفية، وتعزيز حماية المواطنين في حالات الأزمات، وتوفير قنوات واضحة لمتابعة شكاواهم ومقترحاتهم. كما يبرز ملف إشراك الكفاءات الموريتانية في الخارج في المشاريع الوطنية، وربط أصحاب الخبرات والمؤسسات الاقتصادية في المهجر بفرص الاستثمار ونقل المعرفة، بوصفه أحد المجالات التي يمكن أن تتجاوز بها العلاقة بين الدولة وجالياتها حدود الرعاية القنصلية التقليدية. وبين اتساع خريطة الانتشار، وتطور التمثيل البرلماني، وإطلاق الخدمات الرقمية، يبقى التحدي الأساسي هو بناء علاقة مؤسسية مستدامة مع المواطنين الموريتانيين في الخارج، تجعل من الخدمات حقا يسهل الوصول إليه، ومن التشاور مسارا منتظما، ومن الخبرات والتحويلات والاستثمارات رافدا منظما للتنمية الوطنية.

كل جالية، والقدرة على التمييز بين المشكلات العامة التي تواجه الجميع والاحتياجات الخاصة بكل بلد.

منتدى أكتوبر.. اختبار لتحويل المطالب إلى قرارات

تستعد العاصمة نواكشوط لاحتضان المنتدى الأول للجاليات الموريتانية في الخارج أيام 29 و30 و31 أكتوبر 2026، في إطار توجه رسمي يرمي إلى تعزيز صلة المواطنين في الخارج بالوطن، وتتمين مساهمتهم الاقتصادية والاجتماعية والعلمية. ويشمل جدول الموضوعات ملفات خريطة الجاليات، والخدمات الأساسية، والتحويلات المالية، والقطاع المصرفي، وخلق بيئة أعمال جاذبة للاستثمارات، وتعبئة الكفاءات، والتحول الرقمي، ودور الإعلام في ربط الموريتانيين في الخارج بوطنهم. ويمنح المنتدى فرصة لبحث هذه القضايا بمشاركة ممثلي الجاليات والجهات الحكومية والقطاع الخاص، غير أن نجاحه لن يتوقف على حجم المشاركة أو عدد الموضوعات المدرجة فحسب، بل على

واستمعوا إلى مطالب المواطنين ومقترحاتهم. وفي 21 فبراير، عقدت بعثة أخرى لقاء مع الجالية الموريتانية في السنغال بمقر المركز الثقافي الموريتاني في دكار، ضمن مسار التشاور نفسه. كما التقت بعثة الوزارة أفراد الجالية الموريتانية في كندا، خلال اجتماع احتضنته مدينة مونتريال في مارس 2026، بحضور السفير الموريتاني في أوتاوا ومسؤولين من الوزارة، وخصص اللقاء لجمع المقترحات والتوصيات المرتبطة بأوضاع الجالية والتحضير للمنتدى. وسبق ذلك، في مطلع فبراير، لقاء مع الجالية الموريتانية في مدينة ييوو الصينية، في إطار جولة التواصل والتشاور التي أطلقتها الوزارة مع الجاليات حول العالم. وتناولت هذه اللقاءات الخدمات القنصلية والحالة المدنية، وازدواجية الجنسية، والتمثيل البرلماني المباشر، إلى جانب آليات تعزيز التواصل مع الوطن والاستفادة من خبرات الكفاءات الموريتانية في الخارج. وتكشف هذه الجولة عن توجه نحو توسيع التشاور المباشر مع الجاليات، لكن قياس أثرها يظل مرتبطا بما ستسفر عنه من إجراءات ملموسة، ومدى متابعة المطالب التي رفعتها



حصيلة العمل الحكومي الموجه للجاليات الموريتانية في الخارج :

سياسة تهدف إلى تسهيل الإجراءات القانونية والإدارية وإشراك الكفاءات في التنمية الوطنية

إعداد: صمب الداه السالك



وقد شهدت حصيلة العمل الحكومي الموجه للمغتربين والموريتانيين في الخارج، قفزة نوعية في إطار إستراتيجية دمج الكفاءات وتطوير الخدمات القنصلية كأولوية تنموية.

ركائز حصيلة العمل الحكومي الموجه للجاليات

تتلخص أبرز ركائز وإنجازات هذه الحصيلة في النقاط الهيكلية التالية:
1 - إطلاق منصة «جاليات» الرقمية؛ قامت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والموريتانيين في الخارج بإطلاق المنصة الوطنية للجاليات والكفاءات في الخارج وتعمل المنصة كبوابة رقمية تفاعلية تهدف إلى: - تسهيل وصول المغتربين إلى الخدمات

المهجر

- تحسين التواصل بين الحكومة والجاليات في المهجر. - تعزيز حماية مصالح الموريتانيين في الخارج والدفاع عنها».

انطلاقاً من هذه المحددات ركزت سياسة العمل الحكومي الموجه للجاليات الموريتانية في الخارج بشكل أساسي على التحول الرقمي للخدمات القنصلية؛ الحماية القانونية والدبلوماسية وإشراك الكفاءات في التنمية الوطنية والمسار الاستثماري.

وتتولى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والموريتانيين في الخارج، الإشراف المباشر على هذه البرامج لتعزيز ارتباط المغتربين بوطنهم الأم.

حظيت الجاليات الموريتانية في الخارج بعناية خاصة من لدن فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني منذ توليه مقاليد الحكم سنة 2019 .

وكانت انشغالاتها حاضرة بقوة في البرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس «طموحي للوطن» حيث ورد فيه «ومن أجل تثمين دور جالياتنا في المهجر وتوجيهه بشكل أفضل فيما يخدم التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لوطنها الأم والاستفادة من خبرات الأطر المغتربة؛ سأعمل بوجه خاص على:

- تنظيم الجاليات الموريتانية في المهجر بشكل أفضل.
- تثمين رأس المال البشري الاقتصادي والاجتماعي للجاليات الموريتانية في



واسعة من ممثلي الجاليات الموريتانية في الخارج والبرلمانيين وممثلي القطاعات الحكومية المعنية.

ونظرا لأهمية الجاليات الموريتانية، قامت الحكومة الموريتانية في السنوات السبع الأخيرة بتعزيز جهودها الرامية إلى تطوير العلاقة مع المواطنين في المهجر والارتقاء بالخدمات المقدمة لهم وفتح آفاق أوسع أمام مشاركتهم في التنمية الوطنية، بما يجعلهم شركاء فاعلين في بناء مستقبل البلاد، كما أن الاهتمام بالمواطن الموريتاني في الخارج لا يقتصر على تسهيل معاملاته الإدارية والقنصلية بل يتجاوز ذلك إلى تعزيز شعوره بالانتماء وحماية مصالحه والاستماع إلى انشغالاته والعمل على إيجاد آليات أكثر فعالية للتواصل معه.

ومن هنا تكتسب الخدمات القنصلية وتطوير آليات التواصل مع الجاليات أهمية خاصة لما تمثله من صلة مباشرة بين الدولة ومواطنيها ولما تؤديه من دور في تسهيل الإجراءات وتقديم الإرشادات وتعزيز الثقة المتبادلة.

وهذا بالضبط مادفع بالحكومة الموريتانية في السنوات الأخيرة إلى وضع سياسة طموحة لها محددات تركز أساسا على خدمة الجاليات الموريتانية فيما يتعلق بتسهيل الإجراءات الإدارية والقانونية والاستفادة من خبراتهم باعتبارهم رافعة للتنمية في البلاد.

- تمكين الجاليات من انتخاب النواب الممثلين لها في الجمعية الوطنية عن طريق التصويت المباشر

- حرص فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني على التواصل المستمر مع الجاليات من خلال اللقاء معها في مختلف زياراته الخارجية

- تقريب ورقمنة الخدمات الأساسية الموجهة للجاليات سواء خدمات الحالة المدنية من خلال تطبيق هويتي أو الخدمات القنصلية من خلال المنصات الرقمية للخدمات التي أطلقتها وزارة الخارجية مؤخرا

- اعتماد سياسة التشاور الدائم والاستماع المباشر للجاليات قصد إشراكها في مختلف المبادرات والسياسات الحكومية الموجهة لها، باعتبارها شريكا وفاعلا أساسيا في عملية رسم السياسات العمومية، وهو ما جسده جولة الاتصال والتشاور مع الجاليات التي قامت بها بعثات من وزارة الخارجية خلال الأشهر الماضية وشملت اللقاء مع الجاليات في 23 بلدا عبر القارات الأربع، مما مكن من تشخيص واقع هذه الجاليات ودراسة وتحديد احتياجاتها ورفع المقترحات بآليات معالجتها للجهات المعنية.

- الشروع في تنظيم أول منتدى للجاليات الموريتانية في الخارج تحت الرعاية السامية لفخامة رئيس الجمهورية خلال الفترة 29-31 أكتوبر 2026 وبمشاركة

القنصلية والإدارية

- بناء قاعدة بيانات متكاملة لرصد الكفاءات والخبرات الوطنية في المهجر وتسهيل عملها

- تقديم خريطة واضحة لفرص الاستثمار المتاحة والمبادرات المشتركة

2 - مسار التشاور الموسع (22 دولة): سجلت القنصلية إيفاد بعثات اتصال وتشاور حكومية شملت 22 دولة عبر قارات إفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية وخصص هذا المسار للإستماع المباشر لانشغالات المغتربين ورصد التحديات التي تواجههم في بلدان الإقامة وتم عرض نتائج هذه البعثات في يوم تفكير موسع بنواكشوط.

3 - تعزيز التمثيل السياسي والدبلوماسي: النواب الممثلون للخارج : تفعيل دور نواب المغتربين في البرلمان الموريتاني لتغطية الدوائر الأساسية (إفريقيا آسيا أوروبا) لضمان إيصال صوت الجاليات إلى مراكز صنع القرار.

- التوسع الدبلوماسي : فتح سفارات وممثليات جديدة في وجهات رئيسية مختلفة مثل : كندا وكوريا الجنوبية لتوسيع نطاق الرعاية القنصلية.

4 - التحضير للمنتدى الوطني الأول للجاليات:

تتوجها لهذا العمل حدد الموعد الرسمي لانعقاد النسخة الأولى من المنتدى الوطني للجاليات الموريتانية في الخارج.

إضافة إلى الانجازات المذكورة أعلاه، فقد عرفت السنوات السبع الأخيرة تحقيق انجازات لصالح الجاليات الموريتانية في الخارج من أهمها:

- إعادة هيكلة قطاع الخارجية في أول حكومة لفخامة فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني سنة 2019 ليتضمن إضافة الموريتانيين في الخارج كجزء من التسمية الرسمية للقطاع واستحدثت مديرية عامة مكلفة بالموريتانيين في الخارج بالوزارة لتكون أداة عملية لمتابعة وتنفيذ السياسة القطاعية الموجهة للجاليات.

- تعديل قانون الجنسية ليسمح بالاحتفاظ بالجنسية الوطنية إلى جانب الجنسية المكتسبة

الأكاديمية الدبلوماسية الموريتانية:

على خطى الدبلوماسيين المحنكين

إعداد: سيدي مرب

في عالم يشهد تحولات عميقة في موازين القوى وإعادة تشكّل مستمر للتحالفات ومراكز النفوذ، بالموازاة مع التحولات التكنولوجية والاقتصادية والجيوسياسية المتسارعة، التي تعيد رسم إيقاع العمل الدولي وتفرض تحديات متجددة على مختلف المؤثرين فيه، تبرز الحاجة إلى إعداد دبلوماسيين متمرسين قادرين على فهم التحولات الجارية واستشراف تداعياتها والتعامل معها بحكمة وحنكة على المستويين الإقليمي والدولي. وتزداد هذه الحاجة إلحاحاً في ظل تنامي الارتباط بين الدول وتشابك مصالحها وتحدياتها.



الانتخابي. لقد أصبح تأهيل دبلوماسيين أكفاء ضرورة استراتيجية تفرضها التعقيدات غير المسبوقة التي تطبع المشهد الدولي. فالدبلوماسية المعاصرة لم تعد تقتصر على إدارة العلاقات الثنائية بين الدول، بل باتت مطالبة بالتعامل مع أزمات مترابطة وعابرة للحدود، لا يكاد

المجتمع المدني، ويسهم كل منها، بحسب موقعه وإمكاناته، في تشكيل ديناميكيات العلاقات الدولية. وانطلاقاً من هذا الإدراك، أطلق فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، الأكاديمية الدبلوماسية الموريتانية في مارس 2019، ضمن محور السياسة الخارجية من برنامج

وفي هذا السياق، تظل الدبلوماسية إحدى الأدوات الأساسية لإدارة العلاقات الدولية، بما تضطلع به من أدوار في الحوار والتفاوض وتقريب وجهات النظر. غير أن مجال عملها اتسع اليوم ليشمل فضاءً أكثر تنوعاً، تتفاعل ضمنه الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات العمومية والشركات والجامعات ومكونات

والتأهيل المهني لموظفي القطاع، إلى جانب تطوير مهارات الدبلوماسيين الشباب خريجي المدرسة الوطنية للإدارة والصحافة والقضاء، والموظفين المهنيين الذين يلتحقون بالسلك الدبلوماسي عن طريق الاكتتاب المباشر. وبوجه عام، تضطلع الأكاديمية بمهمة الرفع من كفاءة موظفي الوزارة وتطوير قدراتهم المهنية، من خلال برامج متخصصة تشمل القانون الدولي العام والعلاقات الدولية والتحليل والتحرير، والبروتوكول والقانون الدبلوماسي وتقنيات التفاوض، فضلاً عن التنظيم وأساليب العمل واللغات والأرشفة والتواصل.

وفي هذا الإطار، تنظم الأكاديمية دورات للتكوين المستمر والتأهيل، ترمي إلى تحسين أساليب العمل وتعزيز القدرات المهنية، كما توفر برامج تدريبية خاصة للدبلوماسيين المعيّنين في الخارج، بمن فيهم رؤساء البعثات، لتمكينهم من الإحاطة بالقواعد والأعراف التي تحكم ممارسة مهامهم، والتعريف بأهم الاتفاقيات الدولية، ومتطلبات البروتوكول الدبلوماسي، وضرورة احترام قوانين البلد المضيف وأعرافه.

وتخضع الأكاديمية الدبلوماسية الموريتانية لوصاية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون والموريتانيين في الخارج، وهي مؤسسة عمومية للتكوين والبحث، تعتمد مقاربة تجمع بين نقل الخبرات والتأطير الأكاديمي والتجديد. وتتوزع أنشطتها بين لقاءات رفيعة المستوى، ومحاضرات، وتمارين محاكاة للمفاوضات الدولية، وتجارب تطبيقية تفاعلية تتناول أبرز القضايا والتحديات التي تشغل العلاقات الدولية.

كما يتضمن برنامجها التكويني ورشات عمل وموائد مستديرة موضوعاتية تجمع دبلوماسيين وباحثين، وتتيح مناقشة التجارب الدبلوماسية واستعراض الممارسات المهنية من خلال أنشطة تفاعلية تحاكي واقع العمل الدبلوماسي وتحدياته.

ويركز هذا البرنامج، على تعزيز القدرات في مجالات القانون الدولي العام والعلاقات الدولية، وتنمية مهارات التحليل والتحقيق، والإلمام بقواعد البروتوكول وفنون التفاوض، فضلاً عن تطوير الكفاءات في التنظيم ومنهجية العمل واللغات والتوثيق والتواصل. وتستهدف الأكاديمية التكوين المستمر

يوجد بلد بمنأى عن تداعياتها. ومن هنا، تبرز أهمية بناء جهاز دبلوماسي عالي الكفاءة، متمرس في أساليب الوساطة والحوار والتفاوض، وقادر على مد جسور التواصل، والوقاية من النزاعات، والتصدي للتضليل الإعلامي من خلال التواصل الفعال. كما تقتضي المرحلة امتلاك القدرة على رصد حملات التلاعب بالمعلومات في الوقت المناسب، والعمل على تحييده، بما يعزز إشعاع موريتانيا ويكرس حضورها على الساحة الدولية، ويعرّف بثقافتها وقيمها ومبادئها.

وفي إطار تجسيد التزام فخامة رئيس الجمهورية بهذا التوجه، صادق مجلس الوزراء، خلال اجتماعه المنعقد في 23 يناير 2020، على بيان قدمته وزارة الشؤون الخارجية والتعاون والموريتانيين في الخارج بشأن إنشاء الأكاديمية الدبلوماسية الموريتانية. ويأتي إنشاء هذه المؤسسة استجابة لحاجة ملحة إلى تأهيل جهاز دبلوماسي وطني قادر على مواكبة متطلبات الدبلوماسية المعاصرة، والاضطلاع بدور فعال في تعزيز حضور موريتانيا وإشعاعها على الساحة الدولية.





للاحتفاء بالمناسبات الدبلوماسية وتنظيم الفعاليات الرسمية والبرامج التي تقام تكريماً للدبلوماسيين الأجانب المقيمين في نواكشوط أو للوفود والشخصيات الرفيعة المستوى الزائرة للبلاد.

وباعتبارها مؤسسة متخصصة، تعمل الأكاديمية الدبلوماسية الموريتانية على تعزيز الشراكات مع نظيراتها من المؤسسات الدبلوماسية، وتطوير تبادل الخبرات والمعارف مع دبلوماسيي الدول الشقيقة والصديقة وممثلي المنظمات الإقليمية والدولية، استناداً إلى مذكرات التفاهم وبروتوكولات التعاون، وبما يخدم المصالح المشتركة ويثري الممارسة الدبلوماسية.

وهكذا، تمثل الأكاديمية الدبلوماسية الموريتانية اليوم، فضاءً تتلاقح فيه خبرات وتجارب تمتد على مدى نحو ستة عقود من الممارسة الدبلوماسية الوطنية، راكمها دبلوماسيون محنكون من ذوي الكفاءة والخبرة، كرسوا جهودهم لخدمة الوطن، وأسهموا في التعريف به وتعزيز مكانته، وحملوا مبادئه وقيمه إلى مختلف المحافل الدولية، رافعين رايته ومكرسين حضوره بين الأمم.

وعلى صعيد الدبلوماسية العامة، تطمح الأكاديمية إلى أن تكون فضاءً لحفظ الذاكرة الدبلوماسية الوطنية، وجسراً للتواصل وتناقل الخبرات بين أجيال الدبلوماسيين. وفي هذا السياق، أقامت الأكاديمية شراكة مع النادي الدبلوماسي بنواكشوط، الذي يشارك أعضاؤه في أنشطتها، من خلال تقديم المحاضرات والمداخلات في الندوات والملتقيات.

كما تسعى الأكاديمية إلى أن تكون منتدى مفتوحاً للحوار والتفكير واستشراف المستقبل، بما يقتضي تطوير خبرتها في تنظيم الندوات والملتقيات العلمية والموارد المستديرة التي تتناول مختلف القضايا والموضوعات ذات الصلة بالعلاقات الدولية.

وتشكل الأكاديمية، من جهة أخرى، فضاءً للحوار المباشر وتبادل الآراء في أجواء مهنية ودية بين الدبلوماسيين العاملين، من خلال تنظيم «خلوات السفراء» وغيرها من اللقاءات والندوات المخصصة حصرياً لموظفي وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والموريتانيين في الخارج، بما في ذلك مؤتمر السفراء.

وتوفر المؤسسة كذلك إطاراً مناسباً

وتتولى الأكاديمية كذلك تنظيم وإدارة سلسلة من المحاضرات الموضوعاتية التي يقدمها دبلوماسيون ذوو صيت دولي، إلى جانب إنجاز البحوث والدراسات والتحليلات الاستشرافية بشأن القضايا الوطنية والدولية الكبرى، وتشجيع النشر العلمي والمعرفي وتطوير الدراسات والأبحاث بالاستفادة من وسائل الاتصال الحديثة.

وتؤدي الأكاديمية دور مركز للتفكير والتحليل الاستراتيجي والسياسي، يضع خبراته في خدمة الوزارة والقيادة السياسية للبلاد، كما يساهم في دعم البحث العلمي وإعداد الدراسات الاستشرافية واستقراء الاتجاهات المستقبلية. ولهذا الغرض، أنشئت داخل الأكاديمية هيئة استشارية تحمل اسم «المجلس الأكاديمي»، تتولى إعداد الخبرات وتقديم الآراء بشأن القضايا الدبلوماسية، فضلاً عن تصميم البرامج والوحدات التكوينية المتخصصة التي تستجيب لاحتياجات الأكاديمية.

ويختار أعضاء هذا المجلس من بين الشخصيات التي تتميز بمعارفها أو خبراتها في مختلف مجالات العمل الدبلوماسي وأبعاده المتعددة.



الوكالة الموريتانية للأنباء

Agence Mauritanienne d'Information

